التعليم العالي وسوق العمل
"دراسة تقويمية"

Higher Education and Labor Market
"Evaluating Study"

إعداد

د/ طارق عبدالمنعم أبو النجا

أستاذ أصول التربية والإدارة التربوية المساعد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة صحار - سلطنة عمان

أ/ سحر حمدي العوضي

مدارس بلادي العالمية- جدة
المملكة العربية السعودية

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليم العالي وسوق العمل "دراسة تقويمية"

الملخص:

هدف البحث إلي دراسة العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة من منظور إسلامي، بغية الوصول لرؤى ومقترحات تطويرية للطرق والوسائل لربط التعليم العالي بسوق العمل تحقيقا للتنمية الشاملة، وإبراز السبل الكفيلة لتشجيع القيادات التربوية والإدارية في مجال ربط التعليم العالي بسوق العمل، وتعزيز القيم المرجعية الإسلامية لربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية.

وتحددت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو: كيف يمكن تقويم العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة بطالة الخريجين؟

وتفرع من المشكلة الأسئلة التالية:

١- ما أسباب انتشار البطالة بين المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي؟

٢- ما آثار بطالة الخريجين على المجتمع؟

٣- ما الرؤى التربوية لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

٤- ما الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل؟

٥- ما متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظور الإسلامي للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة، فقد روجعت أطر نظرية ودراسات سابقة ذات صلة بمتغيرات الدراسة الحالية، فمنها ما تناول البطالة وتبعاتها الإجرامية وعلاقتها بمخرجات مؤسسات التعليم العالي، والعوامل المساهمة في خفض كفاءتها ومن ثم بطالة خريجيها من الشباب.

وأعدت استبانة وزعت على (٣٨) من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ومن النتائج التي خلصت إليها ما يلي:

١- تتعدد العوامل المسببة لبطالة الشباب المتعلم، وبلغ متوسط نسبة أهمية تلك العوامل (٦٨,٠٢%) وهي نسبة متوسطة تقع بين (٥٠-٧٤%) وتشير إلى أنه على الرغم من تعدد عوامل انتشار البطالة بين الشباب المتعلم وتزايدها في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي يشهدها واقع المجتمعات المعاصرة، إلا أنها عوامل يمكن التغلب عليها، حيث أن متوسط نسبة أهميتها لم يتجاوز (٧٤%) كحد أعلى للنسبة المتوسطة لمحصلتها.

٢- يوجد أثر دال لبطالة الشباب نتيجة انخفاض الجودة النوعية لتعليمهم، مما يزيد من نسبة انتشار الجرائم في المجتمع، وبلغ متوسط النسبة المئوية لأهمية أثر مظاهرها (٧٥,٥٧%) وهي نسبة كبيرة تشير إلى وجود إجماع كبير حول أهمية تلك الآثار، وما يترتب عليها من تبعات إجرامية ناتجة عن بطالة الشباب، مما يوجب ضرورة تضافر الجهود لتلافيها.

٣- تم استخلاص وتحديد (٤٠) مقترحا يمكن الإفادة منها لتحسين كفاءة مخرجات التعليم العالي، لمواجهة مشكلة بطالة الشباب والحد من آثارها وتبعاتها الإجرامية.

٤- تمثلت أهم الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في تدريب الخريجين، وتطوير برامج مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المتخصصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية. تطوير المعلم، وحصر الاحتياجات تمهيدا لتلبيتها، وتنظيم التعليم وتحسين نظم إدارته والإشراف عليه، وتكامل الموارد والخبرات، والإفادة من التجارب الناجحة.

٥- شملت متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظور الإسلامي للوفاء باحتياجات سوق العمل، تطوير التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، ومعالجة قضايا التعليم العالي في العالم الإسلامي، وتناول التعليم العالي لقضايا العصر من المنظور الإسلامي، وارتياد آفاق جديدة للتعليم العالي في العالم الإسلامي.

الخطوة الأولى: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

لقد أحدثت بطالة الشباب المتخرج في مؤسسات التعليم العالي تغيرات أخلت بالعديد من الأنساق المجتمعية والقيمية، وزادت من تفاقم مشكلات المجتمع وتعقدها. وتكمن خطورتها فيما يصاحبها من تداعيات وآثار اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها. فالبطالة حجر عثرة في مسار تقدم الأمم، لما يصاحبها من تبعات متعددة. ويعد انتشار الجرائم من أخطر تلك التبعات.

وأجمعت أراء (Cohen: 1977) و(Benda: 1979) و(Yonker:1981) و(عبدالفتاح ١٩٨٥م) (زكي: ١٩٩٧م) (Yogi:1998) و(Michael:1999) و(Rowan:1999) (Jeanne:1999) و(Dekalb:1999) حول وجود علاقة وثيقة بين البطالة وانتشار الجرائم بين الشباب. فالعاطل عن العمل يشعر بمشاعر الإحباط واليأس والتشاؤم واللامبالاة، الأمر الذي يدفعه لممارسة السلوك الإجرامي. وقد يصبح الإجرام مصدرا رئيسا لتكسبه. كما أن تعطل الشباب عن العمل يزيد من انتشار أعمال العنف والتطرف في المجتمع.

ويلاحظ تزايد معدلات البطالة عالميا وعلى مستوى المجتمع السعودي في العقد الأخير من القرن العشرين ومطالع القرن الحادي والعشرين. وهذا ما يؤكده تقرير(وزارة العمل:١٤١٣هـ) و (التقرير السنوي لوزارة الداخلية: ١٤٢٠هـ).

فلقد شهد القرن الماضي تزايدا مطردا في أعداد الدارسين والمتخرجين في التعليم العالي على المستويات العالمية والعربية. ويُعد ذلك من الأمور الطبيعية المصاحبة للنمو السكاني، وتحسن سبل المعيشة، وزيادة وعى المجتمع بأهمية العلم وقيمته. ويتضح مدى الإقبال على التعليم العالي في المجتمع السعودي من خلال ما تظهره الإحصائيات التتبعية لأعداد الدارسين والمتخرجين. حيث تطور التعليم العالي تطورا كمياً ونوعياً كبيرين على مدار الخمسة والسبعين عاماً الماضية. وقفز أعداد منسوبيه من أربعة عشر طالبا موفداً في عام ١٣٤٦هـ (يمثلون أول بعثة طلاب سعودية للدراسات الجامعية موفدة إلى مصر)، ثم تزايد هذا العدد في عام ١٣٦٩هـ ليصل إلى مائة واثنان وتسعون طالبا موفدا. وفي عام ١٣٩٠ هـ بلغ جملة أعداد طلاب التعليم العالي سبعة آلاف طالبا. وفي عام ١٤١٥هـ تزايدت أعدادهم لتصل إلى أكثر من مائة وخمسة وستون ألف طالبا وطالبة. وفي عام ١٤٢٠هـ بلغ عدد منسوبى التعليم العالي أكثر من مائتان وثلاثة وستون ألف طالبا وطالبة (وزارة التعليم العالي: ١٤٢١هـ).

ولقد تزايدت أيضا أعداد مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية تزايداً ملحوظاً. ففي عام ١٣٦٩ هـ تم إنشاء كلية الشريعة فى مكة المكرمة، التي تُعد النواة الأولى

لمؤسسات التعليم العالي في المملكة. وفي عام ١٣٧٧هـ أُنشئت جامعة الملك سعود في الرياض وكانت أول جامعة سعودية. ثم تنامت أعداد مؤسسات التعليم العالي لتصل في عام ١٤٢١هـ إلى (٨) جامعات يتبعها (٧٦) كلية ومعهدا تابعين لوزارة التعليم العالي، و(٧٢) كلية من الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، و(١٨) كلية معلمين تابعة لوزارة المعارف، و(٣٧) معهد وكلية صحية، و(٩) كليات تقنية، و(٨) كليات أهلية (صائغ: ١٤٢١هـ).

وحظي التعليم العالي في المملكة باعتمادات مالية ضخمة، حيث خصصت له ميزانية بلغت (٣٥) بليون ريالاً، وذلك خلال الأعوام الستة الماضية فقط (وزارة التعليم العالي: ١٤٢١). وصاحب الاهتمام الكبير بالتعليم العالي تطويراً نوعياً مستمرا لمناهجه. لكن التطور التقني والتقدم الصناعي والنمو السكاني الذي تمر به المملكة وضع التعليم العالي في موضع حرج، لعدم مواكبته التامة لاحتياجات التنمية ومتطلبات الأفراد وسوق العمل (الحميدى وآخرون: ١٤٢٠هـ).

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة، إلا أن مشكلة البطالة وتبعاتها الإجرامية في تزايد مستمر. وقد أوضح ذلك (التقرير السنوي لوزارة الداخلية: ١٤٢٠هـ) الذي تضمن ما يلي:

- تعد البطالة من العوامل الكامنة خلف السلوك المنحرف وزيادة الجريمة في المجتمع السعودي. وتركزت معظم جرائم السلوك المنحرف في: السرقات، والمخدرات، والاعتداء والجرائم الأخلاقية.
- تزايدت نسبة الجرائم في المملكة ما بين (١٥-٢٠%) خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، بينما كانت تتراوح نسبتها بين (١٠-١٥%) خلال فترة الثمانينيات.
- نسبة المتعلمين المشتركين في الجرائم بلغت (٦٥,١٧%) منهم (١٩%) من خريجي مؤسسات التعليم العالي، و(٣%) من الحاصلين على شهادات دراسية عليا.

إن ارتفاع نسبة الجرائم بين الحاصلين على الشهادات الجامعية وخريجي الدراسات العليا (التي تُعد البطالة المؤهلة من أهم مسبباته) لمن المشكلات التي تستلزم ضرورة تضافر الجهود لتدارس آليات مواجهتها. ويُعد تحسين كفاءة التعليم العالي في المملكة العربية من بين تلك الآليات الفعالة للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو:

كيف يمكن تقويم العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة بطالة الخريجين ؟

وتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

١- ما أسباب انتشار البطالة بين المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي؟

٢- ما آثار بطالة الخريجين على المجتمع؟

٣- ما الرؤى التربوية لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

٤- ما الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل؟

٥- ما متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظور الإسلامي للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

١- تقديم بعض المقترحات التي يمكن الإفادة منها في تحسين مخرجات التعليم العالي، ومن ثم الحد من بطالة الشباب المتعلم وما يترتب على ذلك من تبعات إجرامية.

٢- إبراز مخاطر بطالة الشباب المتعلم وما يترتب عليها من تبعات سلبية تعوق مسيرة تنمية المجتمع.

٣- استجلاء بعض النتائج العلمية التي يمكن الإفادة منها للحد من بطالة الشباب.

٤- المساهمة في التوعية بالآثار المترتبة على البطالة وما يترتب عليها من تبعات إجرامية.

٥- تحديد الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل.

٦- بيان متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظور الإسلامي للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

مبررات الدراسة ومنطلقاتها:

تتضح مبررات الدراسة ومنطلقاتها من خلال ما يلي:

١- ضرورة مواجهة مشكلة بطالة الخريجين، لكونها من المشكلات ذات الأولوية للدراسة على المستوى العالمي والعربي، وتوجد مؤشرات دالة على أنها أصبحت في مقدمة المشكلات البارزة التي تعاني منها المجتمعات الخليجية، فهي سبب رئيس خلف تشريعات توطين الوظائف.

٢- تؤكد الاتجاهات العالمية في عصر العولمة علىأهمية الجودة النوعية لمخرجات مؤسسات التعليم العالي التي أضحت مطلبا ملحا يفرض نفسه على واقع سوق العمل، الأمر الذي يفرض على المجتمعات العربية ضرورة إعادة النظر في مخرجات مؤسساتها التعليمية، والعمل على الارتقاء بمستوى جودتها، للحد من بطالة الخريجين المتعلمين والحد من تبعاتها.

٣- حاجة المجتمعات العربية لمشاركات الشباب الإيجابية في شتي ميادين العمل، لدفع مسيرة التنمية في شتى المجالات.

مصطلحات الدراسة:

١- البطالة : Unemployment

تعرف البطالة بأنها حالة تعطل الفرد عن العمل (Hornby & et. Al: 1993). ويقصد ببطالة خريجي التعليم العالي تعطلهم عن العمل، فعلى الرغم من رغبتهم فيه إلا أنهم لا يجدوه بالشكل الذي يتناسب مع تخصصهم ومستوى تعليمهم، وذلك لعدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٢- السلوك الإجرامي : Criminal Behavior

السلوك الإجرامي سلوك منحرف، ينشأ من تفاعل العديد من العوامل منها الشعور بالوحدة، واليأس، وضعف الوازع الديني، والقلق، والاضطراب النفسي، وسوء العلاقات الاجتماعية، وضعف التوافق الشخصي والاجتماعي، والتعصب، والغضب، وغيرها.حيث تعزو نظرية الاحتواء Containment السلوك الإجرامي إلى ضعف أو فشل احتواء الفرد داخليا للعديد من تلك العوامل (Reckless: 1961).

٢- التقويم : Evaluation

تعددت تعريفات مصطلح التقويم، فعرفه (Thorndike:1961) بأنه وصف شيء ما ثم الحكم على قبوله أو ملاءمته. وعرفه (Wills: 1976) بأنه إصدار أحكام تستخدم كأساس للتخطيط وتشتمل على تحديد الأهداف وتوضيح الخطط الأدلة ومراجعة الأساليب والأهداف في ضوء هذه الأحكام. وعرفه (Terry& Tanbnnk : 1994) بأنه عملية الحصول على معلومات وإصدار أحكام تفيد في اتخاذ القرارات.

وفي ضوء أغراض البحث الحالي يمكن تعريف الدراسة التقويمية لبطالة الشباب بأنها دراسة تستهدف تشخيص واقع انتشار البطالة بين الشباب خريجي مؤسسات التعليم العالي، وأثر ذلك عليهم وتبعاته المتمثلة في انتشار السلوك الإجرامي بينهم، ووضع المقترحات لتجويد مخرجات تلك المؤسسات، ومن ثم الحد من بطالة خريجيها لمواجهة ما يترتب عليها من جرائم ومشكلات معوقة لمسيرة تنمية المجتمع.

خطة الدراسة:

مرت الدراسة بالخطوات التالية:

١- تم إجراء مسح تنظيري للأطر النظرية والأدبيات والدراسات السابقة شمل(كتب، ودراسات وبحوث، ومقالات، ومواقع إنترنت) تناولت البطالة من زوايا متعددة، والتبعات الإجرامية لبطالة الشباب المتعلم، والعوامل المؤثرة في كفاءة مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

٢- أعدت استبانة تقويمية حول مشكلة بطالة الشباب المتعلم وتبعاتها الإجرامية في المملكة العربية السعودية. وتم ضبطها علميا بعرضها على عدد من المتخصصين والمتخصصات في القياس والتقويم التربوي والاجتماعي، وعدلت في ضوء آرائهم ومقترحاتهم.

٣- تم تطبيق الاستبانة على مجموعة من المثقفين في المجتمع من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي؛ لتعرف آرائهم في البنود التي تضمنتها الاستبانة.

٤- حللت نتائج الاستبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة، ونوقشت لتعميق الفائدة من مضامينها.

٥- تم استخلاص إجابات بعض الأسئلة من الأدبيات التي تضمنتها الدراسة.

٥- تمت صياغة توصيات الدراسة، وحددت بعض الدراسات المقترحة.

الخطوة الثانية: الإطار النظري للدراسة :

يتناول الإطار النظري المحاور التالية:

أولا: البطالة وتبعاتها :

(١) تعريف البطالة : Unemployment.

وردت البطالة- بفتح الطاء- بمعنى التعطل (الرازى: ١٩٧٥م)، و يقال بطل الشيء أي ذهب ضياعا، وبطل العامل أي تعطل (مجمع اللغة العربية: ١٩٩٣م).

(٢) أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة لتشمل ما يلي:

١- البطالة الظاهرة :Explicit Unemployment : وتحدث نتيجة وجود فائض من المتعطلين الذين يبحثون عن فرص عمل دون جدوى (عثمان: ١٩٨٩م).

٢- البطالة المقنعة : Disguised Unemployment: وتنشأ بسبب تكدس العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل (زكى: ١٩٩٧م).

٣- البطالة شبه المقنعة : Quays Disguised Unemployment: وتظهر عندما تكون قيمة ما ينتجه العاملون أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم (بغاغو:١٩٩٢م).

٤- البطالة الاختيارية : Voluntary - Selective Unemployment: وهي حالة يتعطل فيها الفرد عن العمل باختياره وبمحض إرادته، كأن يقدم استقالة (عفيفي: ١٩٩٠م).

٥- البطالة الإجبارية : Involuntary Unemployment: حالة يتعطل فيها الفرد عن العمل بشكل جبري دون إرادته، بسبب تسريحه أو طرده أو فصله (عفيفي:١٩٩٠م).

٦- البطالة الموسمية : Seasonal Unemployment: تحدث في أوقات محددة من السنة نتيجة لوجود فائض في العمالة (نوفل: ١٩٧٩م).

٧- البطالة الدورية : Periodical Unemployment: بطالة مرهونة بحيوية أو عدم حيوية النشاط الاقتصادي (نور: ١٩٩٥م).

٨- البطالة الجزئية : Partial Unemployment : تنشأ في الفترة الانتقالية للفرد من عمل لآخر (وهدان: ١٩٩١م).

٩- البطالة الدائمة (الثابتة) : Permanent Unemployment : عندما يكون الفرد عاملاً ولكن لا ينتج إنتاجا كافيا ويكون أجره منخفضا انخفاضا شديدا (زكران: ١٩٧٩م).

١٠- البطالة المزمنة Chronic Unemployment : عندما يحدث جمود استثماري وتضاؤل وقلة المدخرات وضيق نطاق سوق العمل (فلية: ١٩٩٧م).

١١- البطالة الطارئة : Accidental Unemployment : تحدث في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث (صالح: ١٩٩٢م).

١٢- البطالة الاحتكاكية : Frictional Unemployment: تحدث بسبب التنقلات بين المناطق والمهن المختلفة وذلك لنقص معلومات الباحثين عن العمل (نور: ١٩٩٥م).

١٣- البطالة الهيكلية Structural Unemployment: تحدث بسبب تغيرات هيكلية في سوق العمل، تؤدى إلى عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات الراغبين في العمل (نور:١٩٩٥م).

١٤- البطالة الفنية (التقنية) : Technological Unemployment : تنشأ نتيجة إحلال الآلات محل العمالة التقليدية، حيث تصبح العمالة التقليدية قوة معطلة (Bloom& Gordon: 1981) .

١٥- البطالة الإقليمية : Regional Unemployment : وتحدث نتيجة تضوب الموارد في إقليم معين مما يسبب انتشار البطالة بين أفراده (صالح: ١٩٩٢م).

(٣) أسباب البطالة:

أشار كل من (كومبز:١٩٧١م) و (رحمة: ١٩٧٧م) و(نوفل:١٩٧٩م) و(الشيخ: ١٩٨٨م) و(إسماعيل: ١٩٨٩م) و(الطحاوى: ١٩٨٩م) و(المهدى: ١٩٨٩م) و(مطر:١٩٩٣م) إلى العديد من أسباب البطالة وهى:

١- تزايد معدلات النمو السكاني.

٢- التطور التقني السريع المتلاحق.

٣- قصور الموارد المالية عن إيجاد مجالات وفرص عمل جديدة.

٤- الإقبال الشديد وزيادة الطلب على التعليم الجامعي رغم قصور الإمكانيات.

٥- تضاعف أعداد المتخرجين المؤهلين .

٦- الفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل.

٧- حاجة الكثير من فرص العمل المتاحة إلى إتقان المتخرج لمهارات الحاسوب واللغة.

٨- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد والتكلفة.

٩- حرص سوق العمل الشديد على توافر مقاييس الجودة للمنافسة الدولية.

١٠- عزوف الكثير من المتخرجين عن العمل اليدوي وتفضيلهم للعمل المكتبي.

١١- الخلل في توزيع الطلاب بين الكليات العملية والنظرية لصالح الكليات النظرية.

١٢- ارتفاع نسبة الأمية بسبب الرسوب والتسرب من التعليم.

١٣- سوء سياسات التوظيف الحكومي التي أدت إلى البطالة المقنعة.

١٤- الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة.

١٥- جمود سوق العمل وعدم فتحة لمجالات عمل جديدة.

١٦- تفضيل العمالة الأجنبية وتشغيل الصبية وعمالة الأطفال لانخفاض أجورها وسهولة قيادتها والسيطرة عليها.

كما يرى (السامرائي، ١٩٧٨م) و(أبو بطانة:١٩٨٨م) و(Al Nouri, 1995) وجود أسباب جوهرية لبطالة المتعلمين من أهمها:

١- التوجه العام بسلوك طريق التعليم المعتاد (الكلاسيكي أو الأكاديمي) والعزوف عن التوجه نحو التعليم المهني. حيث يظهر التضخم في أعداد من يخوضون في التعليم الأكاديمي والكليات الإنسانية خاصة (كليات التربية والأدب والاقتصاد والعلوم السياسية).

٢- التوجه العام المتعلق بالاهتمامات والميول والتوجهات القيمية. ولهذا تجد أعدادا كبيرة من الفتيات مثلا يقبلن على كليات معينة في بعض البلدان العربية مثل بلدان الخليج والعراق وليبيا ، وتكون الاتجاهات نحو بعض الكليات (الإنسانية) غالبا وتخصصاتها التي لا تحتاج لسنوات دراسة اكثر من أربع سنوات، أو لا تحتاج إلى تكاليف مادية كبيرة.

٣- فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية (التنسيق) في توزيع إعداد الطلبة، حيث يتم ذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشل إن التأخر الدراسي، أو إن يتخرجوا كفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين وغير راغبين بالعمل. وهكذا ينشأ نوع من البطالة، كما إن التأثير يمتد نتيجة فشل سياسة التنسيق هذه إلى أزمة تلحق التخصصات الأخرى، أو طلبة آخرين راغبين بهذه التخصصات، حيث يشغل زملاؤهم الكراسي المخصصة لهم.

٤- الأمية المهنية أو الميدانية، التي يعاني منها معظم الخريجين، والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة. ويأتي ذلك لعدة أسباب منها:

- إهمال أو كسل الطالب معظم سنوات الدراسة.
- عدم قناعة الطالب باختصاصه أو بنتيجة و جدوى تعليمه.
- عدم هضم المناهج التعليمية لأمور عدة.
- قصور السياسة التعليمية لأسباب منها : عدم ملاءمة برامج التعليم ومناهجه، أو قلة كفاءة الكوادر التدريسية والتدريبية.فقد تتمثل الصعوبات الحقيقية التي يعاني منها العديد من الجامعات في البلدان النامية في وجود وجود طلبة لم يعدوا بشكل يتناسب ومتطلبات التعليم العالي.

٥- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين، بسبب التضخم في أعدادهم، وتركزهم في اختصاصات معينه تفوق الحاجة لهم بعد التخرج.

٦- رفض الخريجين العمل في مهن وأعمال معينة، لأنهم يرون عدم ملاءمتها لهم.

٧- ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات، بسبب تغير اتجاهات الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال.

٨- سوء توزيع الخريجين أحيانا، او توزيعهم عشوائيا على قنوات ليست لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه. نتيجة سوء فهم، أو سوء تخطيط، أو عدم توفر أجهزة العمل المساعدة، أو عدم توفر المشاريع التي يعملون بها.

(٤) تبعات بطالة خريجي التعليم العالي:

إذا كانت البطالة مشكلة شديدة الخطورة، فإن بطالة خريج التعليم العالي هي أشد وطأة. وقد عدد كل من (أبو حطب: ١٩٩٦م) و (غنيمة: ١٩٩٦م) و(عبدالرحيم: ١٩٩٦م) و(Kessler et al.: 1997) الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن ذلك، على النحو التالي:

١- إن خريجي التعليم العالي هم أكثر فئات الشباب وعيا وطموحا، وتؤدى بطالتهم إلى إحباطهم وسخطهم، مما يجعلهم هدفا سهلا لدعاة التمرد والعنف والتطرف.

٢- يصعب على المتعلمين الخريجين من مؤسسات التعليم العالي - الذين يعانون من البطالة- ممارسة الأعمال التي لا تتناسب مع تخصصاتهم.

٣- إن بطالة الجامعيين تؤدى إلى انصراف غيرهم عن مواصلة تعليمهم الجامعي لعدم جدواه من وجهة نظرهم.

٤- بطالة خريج التعليم العالي تفقده الولاء لمجتمعه ووطنه.

٥- قد تدفع البطالة خريج التعليم العالي إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب، وتعاطي المخدرات والاتجار فيها وترويجها.

٦- تسبب بطالة الخريجين تأخير سن زواجهم، ومن ثم تزيد نسبة الانحرافات الجنسية وارتكاب الجرائم اللاأخلاقية المنافية للمبادئ والقيم والأعراف.

٧- تسبب البطالة اهتزاز في شخصية الفرد وشعوره بالدونية وعدم الثقة بالنفس والخوف من المستقبل ، وتزيد من مشاعر القلق والاكتئاب والاغتراب والحقد والكراهية والتشكك وفرط الحساسية لديه، وتزيد من غموض هدفه في الحياة، وقد يدفعه تزاحم تلك المشاعر السلبية إلى الانتحار.

كما عدد (السامرائي، ١٩٧٨م) و(أبو بطانة:١٩٨٨م) و(Al Nouri, 1995) النتائج المترتبة على بطالة المتعلمين، ومن هذه النتائج:

١- زيادة عدد الأيدي العاملة أو المتخصصة في مجال ما ونقصها في مجال آخر، وهو ما يؤدي إلى اختلال ميزان قوة العمل البشرية، ومن ثم تأثيره في السياسة التنموية.

٢- هدر الأموال الكبيرة نتيجة عدم استفادة الخريجين مما تلقوه وانفق عليهم فترة الدراسة، أو نتيجة تأخرهم الدراسي.

٣- هجرة الكثير من الكفاءات بسبب عدم توفر فرص العمل لهم، أو لقلة أجورهم، أو عدم وضعهم في الأماكن التي تناسب مؤهلاتهم العلمية.

٤- الشعور بالإحباط وعدم جدوى التعليم او عدم جدوى بعض التخصصات، فيقل اعتبار التعليم والشهادات و أصحابها.

٥- وهن مسيرة العلم والتعليم بسبب تعطل كفاءات كثيرة عن العمل وهدر أموال كبيرة.

٦- حدوث الكثير من الانحرافات والأمراض الاجتماعية نتيجة لوجود أعداد كبيرة من مثل هؤلاء، وعدم مسايرتهم لمسيرة المجتمع، وشعورهم بالإحباط والفشل وعجزهم عن تلبية متطلبات الحياة أو تحقيق ما كانوا يخططون أو يطمحون إليه.

٧- ضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر.

ولذا فمشكلة البطالة مشكلة متعددة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وجديرة بالاهتمام والمتابعة، وتتطلب بذل جهود مضاعفة ، متكافلة ومتكاتفة من قبل جهات عدة لا تقتصر على عاتق الجهات الحكومية فحسب، بل يتوجب ان تسهم فيها منظمات المجتمع المدني.

وأشار (أحمد: ١٤٢٢هـ) إلى أوجه متعددة للعلاقة بين البطالة وانتشار الجرائم بين الشباب في المجتمع، ومنها ما يلي:

- الشباب العاطلون عن العمل هم أكثر فئات المجتمع ارتكابا لجرائم القتل، والانتحار، والسرقة، والاحتيال، وتعاطي المخدرات والاتجار فيها، والمعاكسات واللهو الخطر في الشوارع. فالفارغ يوظفه الشيطان.
- يعاني المعطلون عن العمل من مشاعر سلبية متعددة مثل: الاكتئاب، والتشاؤم، والانحطاط النفسي.
- يترتب على البطالة مشكلات متعددة للأسرة والمجتمع مثل: الانحلال الأخلاقي، والطلاق، عدم القدرة على الزواج(العزوف عن الزواج والعنوسة لأسباب اقتصادية، أو زواج المصلحة الذي سرعان ما ينتهي بالطلاق).
- تنعكس تبعات البطالة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني للأفراد والمجتمعات.
- تدفع البطالة الشباب إلى ارتكاب الجرائم، ومن ثم يتعرض الكثير منهم لعقوبة السجن، التي يصعب بعد قضائهم إياها أن يجدوا أعمالا مناسبة، فيعودون لممارسة الأعمال الإجرامية مرة أخرى.

ثانيا: البطالة وعلاقتها بكفاءة مخرجات التعليم العالي.

تحدد الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي تبعا لمعدل تدفق الدارسين وانتقالهم خلال سنوات الدراسة به. فكلما سهل معدل انتقال الدارسين كلما زادت كفاءته الداخلية. أما الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي فتقاس بمدى رضا المجتمع عن المخرجات البشرية للنظام، ويعكس ذلك معدل انخراط المتخرجين في أعمال نافعة يحتاجها المجتمع.

وتتوقف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية على العديد من العوامل والمتغيرات منها: التوازن بين أعداد طلاب الكليات النظرية والعملية، وبين أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكثافة الطلاب ، ومستويات قاعات الدراسة، والمعامل والأجهزة، وأعداد ونوعية أعضاء هيئة التدريس. ويجب أن تناسب مخرجات التعليم العالي الاحتياجات الكمية والنوعية لسوق العمل، كي لا تزيد مشكلة البطالة في المجتمع ولاسيما بطالة الخريجين "البطالة المؤهلة" (جامعة الملك سعود: ١٤١٩هـ).

ولقد أدت الزيادة المطردة في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي السعودية (بما يفوق طاقتها الاستيعابية) إلى انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لها. فقد صاحب ذلك زيادة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب بها قبل تخرجه، وعدم الانسجام بين مؤهلات المتخرجين والمتخرجات مع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. (وزارة التعليم العالي: ١٤٢١هـ).

لذا فإنه أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي. والبحث عن صيغ جديدة غير تقليدية لتطوير التعليم

العالي لمواجهة المتطلبات والتحديات التي تفرض على المجتمع في الألفية الجديدة. فالتعليم العالي يواجه قضايا رئيسة تؤثر على كفاءته منها (وزارة التخطيط: ١٤٢١هـ):

١- كيفية زيادة طاقته الاستيعابية: حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات كبيرة في قبول الأعداد المتزايدة من الحاصلين علي شهادة الثانوية العامة، وقد استطاعت المؤسسات الحالية استيعاب نحو ثلثي الحاصلين عليها خلال سنوات الخطة السادسة. حيث تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق ذلك مثل: افتتاح عدد من كليات المجتمع في كل من جازان وحائل وتبوك وحفر الباطن، إضافة إلى دمج فرعى جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها في جامعة مستقلة باسم "جامعة الملك خالد" التي أنشأ بها كليات جديدة للحاسب الآلي والهندسة، ومعهد اللغة الإنجليزية، وغيرها من الكليات الأخرى التي يحتاجها المجتمع.

٢- تحقيق التوازن بين التخصصات المتاحة والمطلوبة في ضوء احتياجات القطاعين العام والخاص. فما يقرب من ثلثي أعداد الطلاب والطالبات مقيدين في المجالات النظرية، مما نتج عنه زيادة في أعداد الخرجين في التخصصات النظرية بدرجة تفوق حاجة سوق العمل. لذا فإن إعادة التوازن بين التخصصات في مؤسسات التعليم العالي أصبح ضرورة ملحة تمليها الظروف الحالية واحتياجات التنمية. وقد حرصت خطة التنمية السابعة على ضرورة الربط بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتسعى لتفعيل دور القطاع الخاص للمشاركة في تدريب الطلاب في مؤسساته، واحتساب مدة التدريب إحدى متطلبات التخرج ، كما تولى الخطة أيضا اهتماما كبيرا بعمليات التطوير وإعادة النظر في برامج التأهيل بمؤسسات التعليم العالي، ومشاركة القطاع الخاص في التقويم .

٣- تأكيد أهمية وضرورة التعليم المستمر والتعلم الذاتي كمطالب ضرورية لمواطن القرن الحادي والعشرين الذي ينبغي عليه مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة (وزارة التعليم العالي: ١٤٢١هـ).

مما سبق يتضح كثرة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي والتي تعوق كفاءتها مثل: زيادة الطلب عليه، وضرورة التحديث العصري المتتالي له لمواكبة المستجدات العالمية المتلاحقة وصولا إلى مخرجات تعليمية متميزة، والمواءمة بين مخرجاته التعليمية واحتياجات سوق العمل في إطار يحفظ ويصون الذاتية الوطنية. ويمكن تنفيذ ذلك باتباع آليات تحويلية مثل (أبو حطب: ١٩٩٦م):

- التحول من الجمود إلى المرونة.
- التحول من التجانس إلى التنوع.
- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الجودة.
- التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الإبداع.

- التحول من ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم.
- التحول من السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي.
- التحول من الانبهار بالنواتج إلى معاناة العمليات.
- التحول من التعليم المعتمد على الآخرين إلى التعليم المعتمد على الذات.
- التحول من محدودية الأفق إلى التعلم المستمر مدى الحياة.
- التحول من ثقافة الانصياع إلى ثقافة المشاركة والاختيار.

ثالثا: طرق ووسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل؟

تتعدد الطرق والوسائل لربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ومن أهم تلك الطرق والوسائل التدريب وتطوير البرامج . حيث نص قرار (المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين بالدوحة: ٢٠٠٢م) بشأن التوجهات الخاصة بتطوير التعليم والارتقاء بنوعيته استجابة لمتطلبات التنمية وتحدياتها. حيث أكد ضرورة تبنى التوجهات التالية:

- ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية.
- التعرف على الإيجابيات والسلبيات في بعض الممارسات التعليمية والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية.
- دراسة وتبادل التجارب التي تتم على مستوى دول المجلس، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.
- تعديل وتطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث، مع التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية وعلى تنمية المهارات العلمية وفق أسس منهجية ومدروسة.
- تركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة بحيث يمكن الاستفادة منها بصورة جماعية ولتقليل التكلفة من خلال تكامل الموارد والإمكانات.
- المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.
- التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس تقليلا للكلفة وحشدا للموارد.
- تطوير مناهج العلوم الاجتماعية بحيث تعطي تركيزا اعمق على بلدان مجلس التعاون.

- التأكيد على أهمية بناء شخصية المتعلم بحيث يتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون.
- قيام المؤسسات التعليمية بتطبيق تجارب ومناهج حديثة وأشكال جديدة من التعليم مع الاهتمام بعلوم العصر وتقنياته.
- إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقي بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها.
- اعتماد معايير دولية في تقويم مخرجات النظم التعليمية.
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة في دول المجلس.
- الارتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب
- أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة والمحاسبة في النظم التعليمية وبخاصة في مجال أداء المعلمين.

كما اشتملت المجالات العامة للتطوير المتضمنة في التوجهات الخاصة بالتعليم على ما يلي:

١- **تطوير المناهج والعملية التعليمية:**

- تعديل وتطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث، والتأكيد على أهمية بناء شخصية المتعلم بحيث يتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون.
- قيام المؤسسات التعليمية بتطبيق تجارب ومناهج حديثة وأشكال جديدة من التعليم مع الاهتمام بعلوم العصر وتقنياته.
- التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية وعلى تنمية المهارات العلمية وفق أسس منهجية مدروسة.
- تطوير مناهج العلوم الاجتماعية لتعطي تركيزا أعمق على بلدان مجلس التعاون.
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة في دول المجلس.

٢- **تطوير المعلم** .الارتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب.

٣- **تحقيق المواءمة** لسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية.

٤- **المواءمة** بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

٥ **تنظيم التعليم** - وإدارته، بإعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقي بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها.

٦- **أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة** والمحاسبة في النظم التعليمية وبخاصة في مجال أداء المعلمين.

٧- **تكامل الموارد والخبرات**، بتركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة بحيث يمكن الاستفادة منها بصورة جماعية ولتقليل التكلفة من خلال تكامل الموارد والإمكانيات.

٨- **التمويل المشترك** لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس تقليلا للتكلفة وحشدا للموارد.

٩- **التعرف على الإيجابيات والسلبيات** في بعض الممارسات التعليمية والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية.

١٠- **دراسة وتبادل التجارب** التي تتم على مستوى الدول، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.

رابعاً:احتياجات التنمية الشاملة من المنظور الإسلامي؟

عرض اتحاد جامعات العالم الإسلامي(FUIW) في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة خطة عمل الاتحاد للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م خطة عمل للوفاء باحتياجات التنمية الشاملة من المنظور الإسلامي، وذلك اعتباراً للدور الريادي الذي تقوم به الجامعات وما في حكمها في مؤسسات تعليمية عليا، التي تشهد تغيرات جذرية في أهدافها ونظمها وأشكالها، نظراً لما تواجهه من تحديات بحكم حجم الطلب عليها، والوسائل المتاحة لها، ومستوى المنافسة بينها، وأيضا لما يعيشه واقع التعليم العالي في العالم الإسلامي من تحولات وإكراهات، وما يتطلع إليه من طموحات وآفاق ترقى به إلى المستوى المطلوب.

وبناء على أهداف اتحاد جامعات العالم الإسلامي الواردة في ميثاقه، واستكمالاً لما قام به الاتحاد في خططه السابقة، تم إعداد مشروع خطة الاتحاد للسنوات ٢٠٠٤ــــ ٢٠٠٦م، يمكن إيجاز أهم عناصرها فيما يلي:

١- تطوير التعاون والشراكة بين الجامعات الأعضاء: لتعزيز التواصل بين الأمانة العامة للاتحاد والجامعات الأعضاء، ومد الجسور بينها وتوثيق التواصل وتشجيع التعاون بينه، ودعم برامج التعاون والتبادل بين الجامعات الأعضاء.

٢- معالجة قضايا التعليم العالي في العالم الإسلامي. بحث الجامعات الأعضاء على التفكير الجاد من أجل إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم العالي في العالم الإسلامي، وحثها على التنظير الرشيد لوضع سبل النهوض بمؤسسات هذا التعليم وتحسين ظروف أدائها، وفقاً للمعايير العلمية والمؤسسية المعمول بها. ومعالجة أهم القضايا المتعلقة بالتعليم العالي مثل: وظائفه المتمثلة في تأهيل الأطر والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومدى نجاح جامعات العالم الإسلامي في أداء هذه الوظائف. كما ستتم دراسة الهياكل الحالية للجامعات وانعكاسات التقدم التكنولوجي على هذه الجامعات، وبخاصة ما يتعلق منها بجامعات التعليم عن بعد، والجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية. وهي كلها أشكال جديدة ومؤسسات بديلة عن الهياكل "التقليدية" للجامعة وخصائصها المعهودة (وحدة الطلاب، وحدة حيز التدريس، وحدة الإيقاع التعليمي). و معالجة مشكلة الموارد المالية للجامعات وطرق تحسين الإنفاق عليها، وربطها بمصادر الإنتاج والقطاع الخاص. ومواءمة التعليم الجامعي بمراجعة المضامين التعليمية للجامعات وربطها بسوق العمل، وتطوير الوسائل التعليمية وتحديثها وتمكينها من الاستفادة من التسهيلات البنيوية والتكنولوجية القائمة.

٣- تناول التعليم العالي لقضايا العصر. فالجامعة من أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة، ومن أبرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية وضبط الممارسة العلمية، كما أنها تتصدر قنوات التبادل الثقافي على المستوى العالمي. وجامعات العالم الإسلامي مطالبة بالقيام بهذا الدور الحضاري والمساهمة في ترسيخه وتطويره، خدمةً للمسلمين وللأمة الإسلامية، وبخاصة بالنظر إلى القضايا والإشكاليات الثقافية والعلمية والاجتماعية التي تطرحها الظروف الراهنة وتفرضها المستجدات المعاصرة. وعلى رأس قائمة هذه القضايا موضوع العولمة وعلاقته بالمحافظة على الذاتية والهوية والخصوصيات الثقافية، وموقف الإسلام من التطبيقات الجينية بصفة عامة (الاستنساخ، زرع الأعضاء، الإجهاض...)، بالإضافة إلى تأكيد الرؤية الإسلامية الصحيحة لحقوق الإنسان والتعايش بين الشعوب، والحوار بين الثقافات والحضارات.

٤- ارتياد آفاق جديدة للتعليم العالي في العالم الإسلامي. فقد اعتادت الأدبيات المهتمة بمعالجة القضايا المستقبلية للتعليم العالي على التركيز على تأثير التكنولوجيا على هياكل

المؤسسات الجامعية وطرق التدريس بها ووسائلها التربوية، وبخاصة في مجال التعليم عن بعد والتعليم المفتوح. وإن كان هذا التأثير يشكل الجزء الأهم فيما يتعلق بتحديد مستقبل التعليم العالي بصفة عامة، فيجب ألا نغفل عوامل أخرى لها انعكاساتها في هذا المجال. ويتعلق الأمر على سبيل المثال ببروز أنواع جديدة من مؤسسات التعليم العالي، الموجهة لسوق العمل ومتطلباته، خالية من البحوث العلمية المتقدمة، تركز على التعليم التطبيقي وفترة أقصر من الفترات المحددة في الجامعات القائمة.

إن العوامل التي ستحدد مستقبل التعليم العالي كثيرة ومتشعبة ومتداخلة في الوقت ذاته، واختزالها في عنصر التكنولوجيا فقط تقصير في التفكير وقصور في النظر. وتفرض تعددية هذه العوامل على جامعات العالم الإسلامي تبني رؤية أكثر شمولية، لا تضمن مواكبة التغيرات الحالية فحسب، بل تمكّن من توقع خطوات المسار المستقبلي، والاستعداد له، إن لم نقل توجيهه والتأثير عليه. ومن ثم، ينبغي تضافر الجهود للاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي، للتصدي للتحديات التي ستتفاقم إن لم تتسق مواجهتها في إطار منهجي مضبوط، وإن لم تنصهر حلولها في سياق متكامل ومحكم. ويتطلب ذلك دراسات مرجعية في مجالات التخطيط والتوقع والتجارب والمبادرات الرائدة في ميادين الإدارة والتسيير داخل الجامعات، والاستفادة من خبرات الجامعات غير الأخرى، وتنظيم اجتماعات الخبراء وعقد الندوات العلمية، وإنشاء الكراسي المتخصصة وإعداد الدراسات العلمية.

الخطوة الثالثة: الدراسات السابقة

صنفت الدراسات السابقة في المحاور التالية.

أولا: دراسات تناولت التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل.

أظهرت دراسة (المنيع: ١٤٠٥هـ) التحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية لتحديد مدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج ما يلي:

- عدم تمشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والأدبية، وخصوصا تلك التي مضى على إنشائها فترة طويلة دون إعادة النظر في مستواها، في ضوء التطورات العلمية، واحتياجات المجتمع .
- بعض الخريجين في التخصصات الإنسانية يعملون في وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم.

- تقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقا يحول دون مواصلة الطلبة الحاصلين على الثانوية (قسم علمي) في التخصصات العلمية بمؤسسات التعليم العالي، فيتغير مسارهم، وبذلك يزداد نسب خريجي التخصصات الأدبية

- بطء تغيير وتطوير الخطط الأكاديمية لبعض التخصصات في الكليات الجامعية، وإن حدث تغيير في بعض الخطط الدراسية فإنه غالبا ما يكون في الشكل أكثر من المضمون.

- عدم خضوع تطوير الخطط الدراسية للتقويم الداخلي والخارجي، وقلما تشارك جهات من سوق العمل في اتخاذ القرار حول الخطط الدراسية المقترحة .

وعدد (القحطاني: ١٤١٨هـ) العوامل تسهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر مسئولي التوظيف بالقطاع الخاص، حيث كانت آرائهم حول تلك العوامل على النحو التالي:

- عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق بنسبة(٨٣%).
- عدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول بنسبة (٨٠%).
- عدم تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل بنسبة (٨٠%).
- عدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب بنسبة (٧٠%).
- عدم جدوى الإرشاد الطلابي بنسبة (٥٧,٣%).
- ارتفاع نسبة التسرب بين طلاب التعليم العالي بنسبة (٣٨%).
- الاعتماد على أسلوب التلقين في التعليم العالي بنسبة (٣٥%).
- ضعف الاعتماد على التعليم التطبيقي بنسبة (٣٠%).
- عدم الاعتماد على التعليم التعاوني بنسبة (٢٥%).
- عدم تنمية القدرة على الإبداع والابتكار(٨%).

واستهدفت دراسة (جفري: ١٩٩٧م) معرفة أراء (٦٣) من رجال الأعمال السعوديين حول اتصال مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج. وأظهرت نتائجها أن نسب أراء العينة كانت على النحو التالي:

- (١٠٠%) (أي أفراد العينة جميعهم) طالبوا بتطوير مناهج مؤسسات التعليم العالي، وأكد (٨٦%) منهم على ألا تتجاوز المدة الزمنية المتاحة للتطوير عشر سنوات.

- (٨٣%) يرون أنه لم يحدث أي تطور في مجال اتصال مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج.
- (٧٨ %) يرون أن التغيير والتطوير في المناهج يجب أن يتم في الكليات العلمية.
- (٦٩%) يرون أن التغيير والتطوير في المناهج يجب أن يتم الكليات النظرية .
- (٦٧%) يرون أن الاتصال مفقود بين رجال الأعمال ومؤسسات التعليم العالي.
- (٣٦%) يرون أن الاتصال يجب أن يكون بهدف المساعدة في بناء احتياجات القطاع الخاص.
- (٣٣,٣%) يرون أن الاتصال ينبغي أن يهدف إلى بناء سلوكيات مطلوبة في العمل.

وأشار (المنيع: ١٤٢٠هـ) إلى تخريج الجامعات خريجين في تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية، مما أثقل كاهل الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب في إعادة تأهيل الخريجين. حيث يوجد فائضا كبيرا في أعداد الخرجين الذين يعانون من البطالة المقنعة والسافرة، ولا سيما في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وذلك على الرغم من وجود نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعيها العام والخاص. وتتركز مشكلة إعادة تأهيل الخريجين في توجه الطلبة نحو التخصصات التي تتوافق مع متطلبات التنمية، وذلك لغياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفعال. ونظراً لأنه توجد فجوة بين ما تقدمه الجامعات والمؤسسات التعليمية من تخصصات وبرامج ، فإنه ينبغي دراسة احتياجات سوق العمل، لأن القطاع الخاص سيكون الموظف الرئيسي لخريجي المؤسسات التعليمية، وأن هذا القطاع لا يمكن أن يقوم بهذا الدور ما لم يتوفر لدى الخريجين مهارات وعلوم محددة تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص.

وأظهرت تحليلات (وزارة التخطيط: ١٤٢٠هـ) أن الوضع الراهن لمستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ما زالت دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف استيعاب القطاع الخاص للخريجين. ولكي يتم التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، يمكن اتباع الآليات التالية:

- الربط بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تدريب الطلاب في مؤسساته، واحتساب مدة التدريب إحدى متطلبات التخرج.
- إعادة النظر في برامج تأهيل الخريجين والخريجات، والمشاركة في تقويم الأداء من قبل القطاع الخاص.

- دعم البحوث العلمية ذات العلاقة بدراسة احتياجات القطاع الخاص والعام.
- إيجاد نظام يتم بموجبه مشاركة رجال الأعمال في مجالس الكليات، لتوثيق العلاقة بين الكليات والقطاع الخاص.
- إقامة بعض اللقاءات والندوات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لمناقشة أوراق عمل ذات علاقة بتطوير العلاقة بينهما.
- تكثيف الجهود لعقد الدورات التدريبية الهادفة لإعادة تأهيل الخريجين وفق متطلبات احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

وأشارت دراسة (المنيع: ١٤٢٣هـ) إلى أنه إذا استمرت الجامعات وكليات البنات في تخريج الطلبة والطالبات دون تطوير للخطط الأكاديمية والتخصصات والبرامج، بما يتلاءم واحتياجات المجتمع المتغيرة؛ فإن التعليم العالي سوف يواجه مشكلة كبيرة في بطالة الخريجين والخريجات، في بلاد أحوج ما تكون للقوى البشرية المؤهلة، للمساهمة في التنمية الشاملة. حيث تشير الإحصاءات والأعداد المستهدفة في خطة التنمية السابعة إلى أن المجتمع سوف يواجه أزمة في بطالة الخريجين والخريجات، ولكن بطالة الخريجات سوف تكون أبرز المشكلات التي سوف تواجه مخرجات التعليم العالي خلال خطة التنمية السابعة، خصوصا وأن الفرص الوظيفية خارج نطاق التعليم محدودة. مما يستدعي وضع الخطط والبرامج التي تساعد على إيجاد فرص وظيفية لهن، ضمن التعاليم الإسلامية، ووفق وتقاليد المجتمع وعاداته. ويمكن تحقيق ذلك حسب الآليات التالية:

- تطوير الدراسات العليا في كليات البنات بما يتلاءم واحتياجات تعليم البنات من ناحية، وما يحتاجه المجتمع في بعض الوظائف الخاصة بالمرأة. والعمل على سد العجز في المؤهلات من أعضاء هيئة التدريس بدلا من التوسع في الدوائر التلفزيونية المغلقة.
- يمكن افتتاح مصانع خاصة بالسيدات، يتناسب العمل فيها مع طبيعة المرأة وقدرتها ومؤهلاتها العلمية والتدريبية، بدون وجود اختلاط، مثلها في ذلك مثل مدارس البنات.
- التوسع في فتح أقسام نسائية منفصلة - كما هو متبع حاليا- في بعض الدوائر الحكومية، للقيام بأعمال السكرتارية وحفظ الملفات.
- تشجيع العمل الحر للسيدات، فيما يتوافق مع طبيعة المرأة، وضمن الأنظمة المتبعة.
- إعادة تأهيل وتدريب خريجات الكليات والجامعات، للقيام بأعمال تتطلب مهارات غير متوفرة في خريجات التعليم العالي.

- تشجيع ذوي المؤهلات العالية من أعضاء هيئة التدريس السابقين، للحصول على تراخيص لإنشاء كليات المجتمع، وكليات متوسطة، ودبلومات، في المجالات التي يحتاجها المجتمع، مع تسهيل جميع الإجراءات لتحقيق ذلك.

وأشارت دراسة (الخطيب: ١٤١٥هـ) إلى تعدد مشكلات التعليم الفني والمهني بسبب إلحاق الأبناء بتعليم يمكنهم من الحصول على فرص وظيفية. حيث أصبح الوضع الاجتماعي يرتبط ارتباط وثيق بالمهن التي يزاولونها، وبالتالي فإن تصنيفهم ضمن طبقات المجتمع يعتمد على طبيعة هذه المهن . فالملتحق بالتعليم الفني والتدريب المهني في معظم بلدان العالم وخاصة في دول العالم الثالث يعد ضمن الطبقة الدنيا، بينما الملتحق بالتعليم الجامعي يُعد من ضمن الطبقتين المتوسطة والعليا . الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الشباب في بعض المجتمعات إلى العزوف عن التعليم الفني والمهني. لذا فمن الضروري أن تتغير النظرة الاجتماعية تجاه الملتحقين بهذا النوع من التعليم، وخاصة في المجتمع الذي يعاني من نقص في القوى العاملة المدربة فنياً ومهنياً. كما ينبغي أيضا إعادة النظر في سياسة القبول المتبعة في التعليم التقني والمهني في كثير من الدول العربية، التي تعتمد على ترك الحرية للطالب في اختيار المجال المناسب للالتحاق به، أو توجيهه إلى تخصص معين، أو فتح القبول دون الأخذ في الاعتبار الرغبة والإمكانات وظروف سوق العمل. حيث نتج عن ذلك وفرة في الخريجين غير المناسبين كماً ونوعاً . لذا فإن الأمر يتطلب البحث عن أنماط حديثة من المعايير والإجراءات التي تضمن استقطاب نوعيات جيدة، وبالتالي تخريج كوادر منتجة وفعاله في المجتمع، مما سينعكس أثره على مستوى أداء مؤسسات التعليم، ويجعلها أكثر قدرة على تأدية رسالتها، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأكد (متولي: ١٤١٦هـ) أهمية ربط التعليم الثانوي بسوق العمل، وذلك من خلال البرامج التقنية والمهنية التي تكسب الطلاب الخبرة العملية، وتعرفهم عن قرب على احتياجات سوق العمل، ومهنه، ومتطلباته، والمشكلات التي يمكن أن تواجهه. وبذلك يكون لدى الطالب رؤية أكثر وضوحاً، تساعده على تحديد الوجهة الصحيحة التي ينبغي أن يسلكها فيما يتعلق بتعليمه بعد المرحلة الثانوية، لكي يحقق طموحاته، ويساهم تنمية مجتمعه.

ويرى (كامل: ١٤١٨هـ) أن التوجيه المهني يلعب دوراً مهماً في توجيه الطلبة نحو الدراسات التي تتفق مع قدراتهم وتلائم متطلبات سوق العمل في المجتمع، وذلك بدأ من المرحلتين المتوسطة والثانوية. فالحاجة ملحة للاهتمام ببرامج الإرشاد والتوجيه الطلابي لتوجيه الطلبة وتعريفهم بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بناء على متطلبات خطط التنمية. ولا ينبغي مداومة تدفقهم واندفاعهم نحو التخصصات النظرية التي قلت الحاجة لها، والتي يتوفر أعداد كبيرة من خريجيها في المجتمع. كما ينبغي تهيئة الطلبة للالتحاق بالتخصصات المناسبة في التعليم العالي ،

والتعرف على قدراتهم واستعداداتهم لمواصلة الدراسة الجامعية، وذلك لضمان تخريج طلاب مؤهلين أكفاء، إضافة إلى أن ذلك سيقلل من الهدر التعليمي الذي تعاني منه مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها.

وأوضحت دراسة (المرشد: ١٤١٨هـ) أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد في المقام الأول لقبول الطلبة على التقدير في المرحلة الثانوية، وتغفل العديد من المعايير الأخرى التي تنتهجها كثير من الدول المتقدمة، مثل: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وغيرها. حتى أصبح المجتمع مكتظاً بخريجين ليس هناك حاجة لهم، مما يكون له أثر سلبي على مسيرة التنمية في المجتمع. فقبول طلاب في الكليات التقنية دون الأخذ في الاعتبار، ميولهم، ومدى معرفتهم بأهداف هذه الكليات وطبيعة الدراسة فيها؛ سيؤدي إلى إخفاق الكليات التقنية في تأهيل كوادر وطنية مؤهلة تقنياً لسد الحاجة إلى هذه الفئة من القوى العاملة. وأكدت الدراسة أهمية دور الإعلام في توعية المجتمع – وخاصة الطلاب وأولياء أمورهم – بمجالات العمل، والفرص الوظيفية المتوفرة، لهم حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتخصصات التي تؤهلهم لتلك الأعمال ومن ثم الانخراط فيها. كما توصلت الدراسة إلى تحديد عدد من معايير قبول الحاصلين على الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي التقنية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في معايير قبول الطلبة بمؤسسات التعليم العالي، وعدم الاعتماد فقط على التقدير العام في اختبارات الصف الثالث الثانوي. لذا فإن ينبغي على كل مؤسسات أن تُعد اختبارات قبول يمكن أن تعتمد على نتائجها في قبول الطلبة، والتي ستكون بمثابة مؤشر لمعرفة قدرات الطلبة وميولهم واستعدادهم.

وقد تناولت دراسة (كسناوي: ١٤١٨هـ) استراتيجية قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية، وأكدت أن التعليم العام يجب أن يتحمل مسئولية تعريف الطلبة ــ اعتباراً من الصف الأول في المرحلة الثانوية ــ بالمجالات المتاحة أمامهم لمواصلة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، ومدى احتياج خطط التنمية لكل منها، وتهيئتهم علمياً ونفسياً للالتحاق بها. وذلك من خلال برامج تعريفية بالتخصصات، وشروط القبول فيها، حيث إن هذه المرحلة تُعد مرحلة إعداد وتهيئة. كما أوصت الدراسة باستراتيجية لقبول الطلبة بناء على قدراتهم وميولهم ورغباتهم، تكون مبنية على:

- إجراء اختبارات لتوجيه الطلبة إلى التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم.
- الاهتمام بالإرشاد والتوجيه التربوي والمهني في مؤسسات التعليم العالي، لتحديد التخصصات المناسبة لكل طالب وطالبة.

- ضرورة استفادة مؤسسات التعليم العالي من سياسات واستراتيجيات القبول في الدول المتقدمة.
- إعطاء الأولوية في القبول بمؤسسات التعليم العالي للطلبة المتوقع اجتيازهم هذه المرحلة بنجاح، بناء على مدى استعدادهم وقدرتهم على ذلك.
- إتباع إجراءات القبول التي يمكن من خلالها التعرف على مدى استعداد الطلبة للالتحاق بالتخصصات المختلفة .

ثانيا: دراسات تناولت سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل.

تعددت الدراسات التي تناولت سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل، ومن تلك الدراسات: (UNESCO:1985) و(سفر: ١٤٠٠هـ) و(الخطيب وآخرون: ١٤١٥هـ) و(مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١٤١٦هـ) و(الخطيب: ١٤١٨هـ) و(مدينة الملك عبدالعزيز: ١٤١٩هـ) و(مكتب التربية العربي لدول الخليج: ١٤١٩هـ) و(اليونسكو: ١٤٢٠هـ). ومن مراجعة تلك الدراسات أمكن استخلاص بعض المقترحات التحسينية لتحقيق الجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك على النحو التالي:

١- تبنى مؤسسات التعليم العالي لأنماط وصيغ و بدائل غير تقليدية لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها. وتشمل تلك البدائل تبنى سياسة التعليم المستمر الذي يتضمن أنماطا تعليمية متعددة منها: التعليم عن بعد ذي الأشكال والصيغ التنفيذية المتعددة كالانتساب الموجه وإنشاء مؤسسات التعليم العالي قصيرة الدورة مثل كليات المجتمع، والتعليم التعاوني المتناوب مع العمل، والتعليم العالي الأهلي، والجامعة المنتجة، والجامعات المفتوحة والجامعات المسائية. وتتميز هذه البدائل غير التقليدية بالعديد من الخصائص منها الارتباط الوثيق بالمؤسسات الخدمية الإنتاجية، وأنها ذات توجه مهني مرتكز على مساقات عملية وبرامج قصيرة المدى، وأنها تعتمد على تقنيات تعليمية حديثة في طرائقها ، إضافة إلى إمكانية انخراط منسوبيها في سوق العمل بجانب دراستهم للبرامج والمساقات الجامعية.

٢- تفعيل دور البحث العلمي على كافة مستويات مؤسسات التعليم الجامعي بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

٣- تحقيق مزيد من التكامل والتوازن الفعلي بين وظائف الجامعة ومسؤولياتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع واستشراف المستقبل ، بما يحقق مزيد من الفعالية الوظيفية لها لاسيما في عصر العولمة.

٤- الاهتمام بالتعليم العملي وبحوث العمل. وذلك من خلال تشجيع التعلم عن طريق العمل التعاوني، وتفعيل منهجية البحث العلمي في التدريس والتعلم، وتعاون أعضاء الهيئات التعليمية مع العاملين في المؤسسات المجتمعية الأخرى.

٥- الحرص على التقويم الشامل والمستمر لبرامج مؤسسات التعليم الجامعي ومخرجاتها. ويشمل ذلك تقويم الأهداف وطرائق التدريس والأنشطة وأساليب التقويم المتبعة، وتشجيع التقويم الذاتي البناء، وتفعيل أسلوب مراجعة النظير بالاستعانة بمستشارين للتقويم والمراجعة للنصح والإرشاد في ضوء معايير ذات صبغة كيفية.

وأكد (المليص: ١٤٢٢هـ) أن تفعيل مثل تلك المقترحات يعد ذلك مطلبا ضروريا في ظل تعدد السلبيات المترتبة على بطالة الشباب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، حيث يوجب ذلك ضرورة السعي الحثيث لتحسين نوعية التعليم الجامعي وتطويره، ولا سيما أن مخرجات التعليم العالي في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس، مما يوجب التنسيق بين أعداد الدارسين وتخصصاتهم وبين متطلبات التنمية في المجتمع.

ثالثا: دراسات تناولت اختيار الطلبة لتخصصاتهم في التعليم العالي .

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالي في منطقة الخليج يلاحظ ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ورغبة الشباب في الحصول على مؤهل جامعي، دون الأخذ في الاعتبار حاجة المجتمع الفعلية للتخصصات التي يلتحقون بها. الأمر الذي تسبب في إحداث مشكلات كثيرة منها: والهدر التربوي، والبطالة نتيجة عدم التوازن بين أعداد خريجي التخصصات الأدبية النظرية والتخصصات العلمية العملية وفق احتياجات سوق العمل.

وقد أشار (الجلال: ١٩٨٥م) إلى أن أحد المشكلات التي تعاني منها أنظمة التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي هي مشكلة الإهدار التعليمي، التي تزيد من كلفة التعليم على المجتمع بأسره. ومن ناحية أخرى فإنها توجد مشكلات أخرى من أبرزها انعدام الدافعية للتعليم. وكذلك زيادة أعداد المتسربين الذين لا يكملون دراستهم الجامعية.

ويرى (الداود: ١٤١٦هـ) أهمية تقليل الهدر التربوي، وذلك بتوجيه الطالب تعليمياً ومهنياً وفقاً لقدراته وتوجهاته المستقبلية، ليتسنى له تحديد نوع التعليم العالي الذي يمكن أن يواصل فيه بعد المرحلة الثانوية. حيث تكون قدراته العقلية واستعداداته وميوله قد تبلورت، وتتزايد تطلعاته إلى التحاق بكلية تحقق طموحاته المستقبلية. وتأتي الكليات العلمية مثل: الطب والصيدلية والهندسة والعلوم في مقدمة هذه الكليات. وقد تختلف رغبات الطلبة فيما بينهم وفقاً لما يمكن أن يحققوه من مكانة اجتماعية، ودخل مقبول تبعا لقناعة كل منهم.

وتناولت دراسة (عبد الباقي: ١٩٩٢م) محددات اختيار التخصص الدراسي الجامعي للطالبة السعودية، حيث اهتم علماء النفس بدراسة ظاهرة إقبال طلبة الجامعة من الجنسين على دراسة تخصصات معينة، وأن اختيار الطالبة لكلية بعينها أو تخصص بعينه يخضع لاعتبارات كثيرة منها: القدرات العملية و النظرية، و الميول والرغبات والاتجاهات، كما يخضع أيضا لشروط الالتحاق، والاعتبارات التي تضعها كل مؤسسة تعليمية. فعندما يزداد الطلب على كلية بعينها أو تخصص بعينه، تبدأ المؤسسة في وضع شروط مقيدة مثل: المجموع، أو المعدل التراكمي، أو ما شابه ذلك. وفي أحيان كثيرة يتم وضع اختبارات قبول للمفاضلة بين الراغبين في الالتحاق بالأقسام المختلفة. وبذلك يخضع الإقبال على بعض الكليات أو التخصصات لمبدأ العرض والطلب. و حينما يشتد الطلب يُبدأ في وضع القيود على القبول. وقد لوحظ وجود تخصصات وأقسام جاذبة وأخري طاردة، حيث وجد إقبالا للطالبات على الأقسام النظرية أكثر من إقبالهن على الأقسام العملية، وتزايدت نسب إقبالهن على أقسام معينة مثل: علم النفس، و التعليم الخاص، و رياض الأطفال. كما لوحظ عزوف الطالبات عن الالتحاق بكليات الطب والعلوم و الزراعة و التاريخ و الجغرافيا، وقسم اللغة الإنجليزية في بعض الأحيان، كما لوحظ أيضا زيادة أعدد الطالبات اللاتي يرغبن في التحويل إلى الأقسام سالفة الذكر. وعندما نوقشن لتوضيح أدوارهن في خطة التنمية وحاجة المجتمع إلى كوادر في الطب، والعلوم، والإنتاج و بخاصة كوادر من العنصر النسائي لتكون عنصرا أساسيا مشاركا في بناء المجتمع و تنميته، فقد أبدت الطالبات مبررات وجيهة مبنية على اتجاههن وقناعتهن نحو بعض مجالات التعليم العالي المناسب للطالبات، حيث أشرن إلى عوامل أخرى متعددة تؤثر في اختيارهن تخصصاتهن.

وأوضح تقرير (مجلس القوى العاملة: ١٤٢٠هـ) تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالكليات التقنية في المملكة العربية السعودية من (٧٣٥٨) طالباً في عام ١٤١٧هـ إلى (١٣٤٨٤) طالباً في عام ١٤١٩هـ، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ (٣٥,٤%). وقد كان ذلك نتيجة الاهتمام بالتعليم التقني، حيث أنفقت مبالغ كبيرة لافتتاح الكليات التقنية وتشغيلها، لتأهيل قوى عاملة وطنية مواكبة لمستجدات العصر، يمكن أن تسهم في دفع عجلة التقدم. وذلك نظرا لازدياد أعداد خريجي المرحلة الثانوية، وعدم قدرة الجامعات على استيعاب الكثيرين منهم. وقد أدى التوسع في قبول الطلبة في المجالات التقنية إلى عدم مقدرة عدد كبير منهم على الاستمرار في الدراسة ، إما لجهلهم بطبيعة الدراسة فيها، أو لعدم ميولهم لهذا النوع من التعليم، وبالتالي فشلهم في الدراسة و تركهم إياها، ومن ثم تزايدت معدلات الهدر التعليمي.

ولذا أكدت دراسة(الراشد، ١٤٢٢هـ) أهمية دراسة اتجاهات خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بالكليات التقنية نحو الالتحاق بها، بهدف الحد من الإهدار التربوي. حيث شهدت الكليات التقنية

تدفقاً كبيراً من خريجي المرحلة الثانوية للالتحاق بها . الأمر الذي يحتم على القائمين على هذه الكليات البحث في كيفية استيعاب هذه الأعداد، مع الأخذ في الاعتبار استقطاب الطلاب الذين لديهم اتجاهات إيجابية نحو التعليم التقني، والتأكد من أنه يتفق مع ميولهم وقدراتهم.

كما سعت دراسة (محمود وآخرون: ١٩٩٩م) إلى تحديد أهم مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة. وشملت عينتها طلبة في تخصصات أدبية من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربيّة والعلوم الإدارية والشريعة والقانون والكليات العلمية، وطلبة في تخصصات علمية من كليات العلوم والهندسة والعلوم الزراعية والطب والعلوم الصحية. وأظهرت نتائجها وجود مشكلات عامة ومشتركة تؤثر في اتجاهات الطلبة جميعهم نحو التخصصات الأدبية والعلمية، منها: قلة التخصصات المواكبة لتغيرات الحياة، وعدم وجود صلة بين المساقات الدراسية والعمل. وأضاف طلبة الكليات الأدبية أنهم يعانون من: عدم تنوع جهات التدريب، وعدم وجود تدريبات عملية لبعض المساقات. كما أضاف طلبة الكليات العلمية أنهم يعانون من: عدم توفر أخصائيين للتدريب، وقصر مدة التدريب. ولم تشر النتائج إلى وجود فروق دالة بين المشكلات التي تواجه الطلاب والمشكلات التي تواجه الطالبات.

مما تقدم يتبين أن ازدياد الطلب على التعليم العالي في منطقة الخليج، قد أدى إلى ظهور إشكاليات ناشئة عن تأثير اتجاهات الطلبة نحو اختيار بعض التخصصات، وعزوفهم عن اختيار بعضها الآخر. كما أدى إلى زيادة مؤسسات التعليم العالي للقيود التي تفرضها على المتقدمين للالتحاق بالتخصصات المرغوبة، الأمر الذى يترتب عليه التحاق الطلبة بمجالات قد لا يرغبونها، ومنها المجالات التقنية التي لا يكون لديهم اتجاهات إيجابية نحوها ، فيخفقون في دراستهم، ومن ثم تتزايد معدلات الهدر التعليمي.

كما تبين أيضا أن اتجاهات الطلبة نحو مجالات التخصص في التعليم العالي يتأثر بمدى مواكبة التعليم لمتغيرات الحياة، ودرجة علاقته بمجالات العمل المستقبلي. وأن تنويع جهات التدريب، وتوفير المدربين المتميزين وزيادة مدة التدريب تعد جميعها من العوامل المؤثرة في إيجابية اتجاهات الطلبة نحو الدراسة في التخصصات الأدبية والعلمية.

رابعاً: دراسات تناولت مشكلات الطلبة في مؤسسات التعليم العالي التي تؤثر في إعدادهم.

أجريت دراسة (Hartman: 1968) على عينة مكونة من (١٤١) طالباً وطالبةً بكلية الحاسب الآلي، واستخدمت قائمة "موني Mooney" للمشكلات. وكشفت نتائجها عن انتشار مشكلات التخوف من المستقبل، بدرجة تزداد لدى الذكور عنها لدى الإناث، وأن عدد المشكلات لدى الطلاب عامة كانت أكبر منها لدى الطالبات.

وطبقت دراسة (نجاتي: ١٩٧٤م) على عينة مكونة من (٨٦٦) طالباً وطالبةً بجامعة الكويت، لحصر مشكلات الطلاب باستخدام صورة معدلة لقائمة "موني Mooney". ومن أهم ما كشفت عنه الدراسة أن المستقبل التعليمي والمهني من أقل المجالات إثارة لمشكلات الشباب الكويتي، بينما أبرز المجالات إثارة للمشكلات هي المناهج وطرق التدريس والتوافق مع الحياة الدراسية. ومن نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات من الجنسية الكويتية في هذه النوعية من المشكلات المهنية. في حين كانت الطالبات من البحرين وفلسطين أكثر اهتماماً بهذه المشكلات بالمقارنة بأقرانهن من الطلاب، وأن هناك اتساقاً بين رتب المشكلات لدى شباب الكويت والبحرين والإمارات واليمن.

وهدفت دراسة (Weissberg, et al.: 1982) إلى استكشاف أهم الحاجات الشخصية والمهنية والأكاديمية لدى طلبة الجامعة، وأعرب الطلبة عن حاجات أكثر قوة في مجال النمو المهني Career development عنها في المجالين الشخصي والأكاديمي.

وسعت دراسة (Archer & Lamnin: 1985) لتحديد مصادر الضغط الأكاديمية Academic stressors لدى عينة عشوائية من الطلبة الجامعيين باستخدام استبيان مفتوح، وطلب من المبحوث وصف موقفين من حياته الشخصية والأكاديمية من أكثر المواقف إثارة للضغط. فأظهرت النتائج أن أكثر المصادر كانت: الضغوط الأكاديمية، والضغوط الناتجة عن المنافسة في السنوات النهائية، والضغوط الناتجة عن القلق بشأن المستقبل المهني.

وتناولت دراسة (حنورة: ١٩٨٨م) مختلف المشكلات التي يعاني منها الطلبة بجامعة الكويت، وطبقت على عينة شملت (٩٢) طالباً و (٥٥) طالبةً. وأظهرت نتائجها أن الطلاب كانوا أكثر معاناة من مشكلات العمل والتوظيف مقارنة بالطالبات. وعزا الباحث ذلك إلى ظروف التنشئة الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الفتى أن يكون مسئولاً عن رعاية نفسه والآخرين.

كما أجريت دراسة (السيد:١٩٩١م) على طلبة كليات جامعة القاهرة، واشتملت عينتها على (٢٢٤٣) طالباً و (١٧١٧) طالبةً، كما اشتملت على (٢٧٧) طالباً وطالبةً بفرع جامعة الفيوم و(٤٦٩) طالباً وطالبةً بفرع بني سويف. ومن أهم المشكلات التي كشفتها مشكلة عمل الخريج في غير تخصصه. وأشارت نتائج دراسة (الصبوة:١٩٩١م) الصبوة إلى أن زيادة تكرار هذه المشكلة لدى طلبة الكليات النظرية عنها لدى طلبة الكليات العملية. أما دراسة (علوان: ١٩٩١م) فأظهرت زيادة تكرار هذه المشكلة لدى طلبة الصفوف الأولى، عنها لدى طلبة الصفوف النهائية.

أما دراسة (ليلة وآخرون:١٩٩١م) فقد أجريت على عينة ضمت (٥٤٠) فرداً من الطلبة والعاملين بأعمال مختلفة، ومن مستويات تعليمية متباينة. و أظهرت نتائجها وجود العديد من

المشكلات التي تؤرق الطلاب منها عدم تناسب المؤهل مع العمل بنسبة (٥٤%)، وانخفاض الدخل من العمل بنسبة (٨٧%)، وعدم إشباع العمل لتطلعات الأفراد بنسبة (٦٤%).

واستهدفت دراسة (Adebayo: 1991) استطلاع اتجاهات خريجي كلية ألبرتا المهنية نحو التدريب والبرامج الدراسية التي تقدمها الكلية بهدف إعدادهم للعمل. واستخدمت مقياساً يتكون من (١٢) عبارة لقياس اتجاهاتهم نحو هذه الخبرات. وخلصت نتائجها إلى رضا غالبية الخريجين عن التدريب وبرامج الكلية لنجاحهما في إعدادهم للعمل والنمو المهني.

وسعت دراسة (عبد الوهاب: ١٩٩٣م) للكشف عن بعض المشكلات المهنية المتوقعة لعينة مكونة من (٢٥٠) طالباً وطالبةً ببعض كليات فرع جامعة الزقازيق ببنها في مصر، وأظهرت النتائج أن أكثر المشكلات التي تؤرق الطلبة كانت ضآلة فرص العمل، والتعيين في غير التخصص.

و كشفت دراسة (Coll: 1995) التي أجريت على عينة مكونة من (٦٥) مرشداً أكاديمياً، أن المشكلات الأكثر انتشارا بين الطلاب كانت مشكلات الأسرية، ومشكلات الانحرافات السلوكية لعدم توافقهم النفسي والاجتماعي، و المشكلات المتعلقة بمستقبلهم المهني.

من العرض السابق يمكن استقراء ما يلي:

- اتفاق العديد من الأدبيات حول أهمية المواءمة بين تخصصات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- أهمية مشاركة قطاعات العمل العام والخاص في رسم استراتيجيات اخطط التعليمية والتدريبية المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي.
- أكدت بعض الأدبيات أهمية برامج التوجيه والإرشاد لتبصير الطلبة بمجالات العمل المستقبلية، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيارهم الأمثل للتخصصات التي يكملون فيها دراستهم.
- الدراسة المستمرة لاحتياجات سوق العمل، والإفادة من النتائج في تطوير برامج إعادة تأهيل الخريجين وتنويعها.
- العمل الحثيث لتعديل الاتجاهات السالبة التي تؤدى إلى عزوف اختيار الطلبة لبعض التخصصات التي يحتاجها المجتمع ولا سيما في المجالات الفنية المهنية.
- تطبيق معايير قبول الطلبة في التخصصات وفق أسس علمية، وذلك باستخدام أدوات مناسبة لقياس اتجاهاتهم وميولهم وقدراتهم، أسوة بالدول المتقدمة.

- توسيع قاعدة الاستفادة من مستجدات التعليم الجامعي في عصر العولمة، بما يتيح الفرص أمام الطلبة للدراسة للانخراط في العمل، وفقاً لمبادئ التعليم عن بعد والتعليم المستمر.
- توجد العديد من العوامل المؤثرة في اتجاهات الطلبة نحو تخصصات التعليم العالي في منطقة الخليج، التي يترتب عليها تفضيل الطلبة لبعض التخصصات، وعدم تفضيلهم بعضها الآخر، ومن ثم ينعكس أثر ذلك على مدى وفاء مخرجات مؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الخريجين. ويمكن تصنيف تلك العوامل على النحو التالي:

- عوامل شخصية، وتشمل: ميول الطلبة، ومستوياتهم التحصيلية، وطموحاتهم، وتوقعاتهم النجاح، وتطلعاتهم المستقبلية ومنها مواصلة الدراسات العليا، واختيار التخصص الدراسي الأطول في مدته أو الأقصر.
- عوامل اجتماعية (مجتمعية): وتشمل: رغبات الآباء، ونظرة المجتمع التقديرية للمتخرجين، وتوفر فرص العمل المتاحة وفق احتياجات سوق العمل، والمرغوبية الاجتماعية التفضيلية لدراسة البنين أو البنات لبعض التخصصات.
- عوامل تتعلق بمؤسسات التعليم العالي، وتشمل: الأعداد التي يمكن قبولها في التخصصات المتاحة بها، ومعايير القبول، ومستوى الصعوبة في دراسة التخصصات المرغوبة.

الخطوة الرابعة: الدراسة الميدانية:

مرت الدراسة بالخطوات التالية:

أولا: إعداد أداة الدراسة (الاستبانة).

أ- في ضوء مراجعة الدراسات السابقة، وما تم استخلاصه من مضامين حول مشكلة بطالة الشباب الجامعي، تمت الصياغة الأولية لاستبانه تقويمية حول بطالة الشباب الجامعي وتبعاتها الإجرامية.

ب- تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس متخصصين في القياس والتقويم، للتحقق من مناسبتها لجمع البيانات المحققة لأغراض الدراسة الحالية، وهي: درجة مناسبتها لتقويم واقع مشكلة بطالة الشباب الجامعي وتبعاتها الإجرامية، ومدي ملاءمة صياغتها، وشمولها للعناصر الرئيسة المراد تحديدها وتقويمها، وكفاية المفردات الفرعية التابعة لكل محور، ومناسبة أسلوب التقدير المقترح بها. حيث يقابل كل عبارة أربعة بدائل (على غرار مقياس ليكرت) تعكس درجة الأهمية (كبيرة، متوسطة، قليلة، غير مهمة) ويتم تقديرها تدريجيا بحيث تخصص للعبارات قيم متدرجة هي (٣ ، ٢، ١، صفر).

ج- أجريت التعديلات المقترحة المناسبة. ثم أعيد عرض الاستبانة بعد تعديلها على المحكمين ثانية لتحديد نسب اتفاق آرائهم حولها. وتراوحت نسب اتفاق آرائهم حولها بين (٧٨- ٨٦%) بمتوسط (٨٢%) وهي نسبة مقبولة لصدق الاستبانة (Copper: 1981).

د- لحساب ثبات الاستبانة، فقد تم تطبيقها علي عينة تجريبية تكونت من (٢٥) من المعلمات والمعلمين. وتم حساب معامل الثبات بين نصفيها باستخدام معادلة "بيرسون"، وقد بلغت قيمته (٠,٧٥) وهى قيمة مقبولة لمعامل ثبات الاستبانة (السيد: ١٩٧٨م).

وبذلك أصبحت الاستبانه في صورتها النهائية صالحة للتطبيق على عينة الدراسة، وقد اشتملت على ثلاثة محاور: المحور الأول تضمن (١٣) عبارة حول العوامل المسببة لتزايد نسبة انتشار البطالة بين الشباب خريجي مؤسسات التعليم العالي، وتضمن المحور الثاني (١٠) عبارات حول أثر بطالة الشباب المتعلم في نسب انتشار الجرائم بالمجتمع ومظاهرها، أما المحور الثالث فتضمن سؤالا مفتوحا حول المقترحات لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية (ملحق الدراسة ص:٣٧).

ثانيا: عينة الدراسة.

تم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات التعليم العالي، بلغ العدد الكلى للأفراد الذين وزعت عليهم الاستبانة (٥٠) فردا، واقتصرت عملية تحليل على البيانات الخاصة باستجابات (٣٨) فردا فقط، نظرا لتأخر وصول (١٢) استبانه من الأفراد الذين وزعت عليهم الاستبانة لمدة تجاوزت أسبوعين.

ثالثا: المعالجة الإحصائية.

لتحديد الأهمية النسبية لمفردات الاستبانة فقد تم اتباع ما يلي (طعيمة: ١٩٨٦م):

١- أعطيت قيمة عددية للبدائل الأربعة بالاستبانه، حيث قدر ثلاث درجات للبديل (مهم بدرجة كبيرة)، ودرجتان للبديل (مهم بدرجة متوسطة)، ودرجة واحدة للبديل (مهم بدرجة قليلة)، ولاشيء للبديل (غير مهم).

٢- لحساب الوزن النسبي لكل مجال تم ضرب عدد التكرارات في كل خلية × قيمتها العددية، ثم جمع ما تنتهي إليه الخلايا الأربع، وقسمت على الدرجة الكلية للنهاية العظمى للمجال، فيعبر الناتج عن النسبة المئوية للأهمية. ثم رتبت العبارات تنازليا وفقا للنسب المئوية لأهمية كل منها.

نتائج الدراسة

تمت معالجة نتائج استجابات العينة على الاستبانة، واستقراء مضامين بعض الأدبيات للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(١) الإجابة عن السؤال الأول للدراسة.

الذي نص على: ما العوامل المسببة لتزايد نسبة انتشار البطالة بين الشباب الخريجين؟

تم حساب النسب المئوية لأهمية كل مفردة من مفردات المحور الأول للاستبانة، ورتبت مفردات المحور تنازليا تبعا لنسبة أهمية كل مفردة، ورصدت النتائج في جدول (١) التالي:

جدول (١)

عوامل انتشار البطالة بين الشباب الجامعي في ضوء استجابات العينة

م	العبارات	نسبة الأهمية%	الترتيب
١	الزيادة الكبيرة في نسبة الخريجين في مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمل.	%٧٩,٥	٣
٢	تناقص فرص العمل المتاحة في المجتمع بصفة عامة.	%٥٥,٨	١٠
٣	انخفاض مستويات كفاءة الشباب المتخرج.	%٦٥,٢	٨
٤	شغل العمالة الوافدة للأعمال التي يمكن شغل الشباب المتخرج لها.	%٧٠,٤	٧
٥	ندرة الخريجين من الشباب في التخصصات الدقيقة المطلوبة.	%٧٨,٥	٤
٦	عزوف القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج.	%٧٠,٦	٦
٧	عدم تناسب فرص العمل الحكومي المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين سنويا.	%٩٠,٥	١
٨	عدم مناسبة أجور الأعمال المتاحة لسد احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم.	%٧٢,٤	٥
٩	تركيز الشباب على فرص العمل في المناصب الإدارية وهي فرص محدودة للغاية.	%٥٤,٨	١٢
١٠	عزوف الشباب عن ممارسة الأعمال الحرفية.	%٨٤,٢	٢
١١	عدم مقدرة الشباب حديث التخرج على تحمل مسئوليات العمل.	%٤٥,٢	١٣
١٢	تسلط المسئولين عن إدارة الأعمال دون مراعاة لظروف الشباب.	%٥٥,٤	١١
١٣	فرص العمل المتاحة للشباب تكون في أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم مع أسرهم.	%٦١,٨	٩
	المجموع	٨٨٤,٣	
	المتوسط	%٦٨,٠٢	

يتضح من النتائج بالجدول (١) أن العوامل المسببة لانتشار البطالة بين الشباب من وجهة نظر أفراد العينة، التي حظيت بأهمية كبيرة (أكثر من ٧٥%) شملت أربعة عوامل هي: عدم تناسب فرص العمل الحكومي المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين منهم سنويا بنسبة (٩٠,٥%)، وعزوف

الشباب عن ممارسة الأعمال الحرفية بنسبة ٨٤,٢%، والزيادة الكبيرة في نسبة المتخرجين في مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمل بنسبة ٧٩,٥%، وندرة المتخرجين من الشباب في التخصصات الدقيقة المطلوبة بنسبة (٧٨,٥%).

وحظيت (٨) عوامل بأهمية متوسطة تتراوح بين (٥٠-٧٤%) وكانت تلك العوامل على الترتيب هى (عدم مناسبة أجور الأعمال المتاحة لسد احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم بنسبة ٧٢,٤%، وعزوف القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج بنسبة ٧٠,٦%، وشغل العمالة الوافدة للأعمال التي يمكن شغل الشباب المتخرج لها بنسبة (٧٠,٤%)، وانخفاض مستويات كفاءة الشباب المتخرج بنسبة ٦٥,٢%، وأن فرص العمل المتاحة للشباب تكون في أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم مع أسرهم بنسبة (٦١,٨%)، وتنقص فرص العمل المتاحة في المجتمع بصفة عامة بنسبة (٥٥,٨%)، و تسلط المسئولين عن إدارة الأعمال دون مراعاة لظروف الشباب بنسبة (٥٥,٤%)، و تركيز الشباب على فرص العمل في المناصب الإدارية وهى فرص محدودة للغاية بنسبة (٥٤,٨%).

أما العوامل التي حظيت بأهمية قليلة تتراوح بين (٢٥- ٤٩%) فشملت عاملا واحدا هو عدم مقدرة الشباب حديث التخرج على تحمل مسئوليات العمل بنسبة (٤٥,٢%).

ولم توجد عوامل حظيت بأهمية ضعيفة تتراوح بين (صفر- ٢٤%).

كما يتضح من الجدول (١) أيضا أن متوسط نسبة أهمية العوامل المطروحة المسببة لبطالة الشباب بلغت (٦٨,٠٢%) وهي نسبة متوسطة تقع بين (٥٠-٧٤%) تشير إلى أنه على الرغم من تعدد عوامل انتشار البطالة بين الشباب خريج مؤسسات التعليم العالي وتزايدها في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي يشهدها واقع المجتمعات المعاصرة، إلا أنها عوامل يمكن التغلب عليها، فمتوسط النسبة المئوي لمحصلتها مازال يقع في نطاق المدى المتوسط الذى لم تتجاوز نسبته (٧٤%) كحد أعلى لمحصلة نسبة العوامل المؤثرة في بطالة الشباب المتعلم. *وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الأول للدراسة .*

(٢) الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة.

الذي نص على: ما أثر بطالة الشباب الخريجين في نسب انتشار الجرائم بالمجتمع ؟

جدول (٢)

بطالة الشباب الجامعي وانتشار الجرائم بالمجتمع ومظاهرها في ضوء استجابات العينة

م	العبارات	نسبة الأهمية%	الترتيب
١	تزيد بطالة الشباب من وقت الفراغ لديهم مما يقودهم لممارسة سلوكيات منحرفة توقعهم في الجرائم.	%٧٠,٥	٩
٢	تزيد البطالة من مشكلة العنوسة التي تدفع الشباب لارتكاب جرائم.	%٦٩,٦	١٠
٣	البطالة تزيد من حدة المشكلات النفسية الكامنة خلف العديد من جرائم الشباب.	%٧٣,٢	٦
٤	تفقد البطالة الشباب فرصة العمل والكسب المشروع مما يدفعهم لممارسة الجرائم للحصول على المال .	%٨٥,٤	١
٥	تزيد بطالة الشباب من سخطهم وعدوانيتهم تجاه المجتمع.	%٧٨,٥	٣
٦	تثقل بطالة الشباب الأعباء الملقاة على كاهل الأسرة فتزيد نسب الجريمة.	%٧٢,٦	٧
٧	تزيد بطالة الشباب من انتشار العنف والفساد والجريمة في المجتمع لعدم التزامهم الضوابط الأخلاقية.	%٨٠,٥	٢
٨	بطالة الشباب تجعلهم يقضون أوقات طويلة أمام وسائل الإعلام التي يألفوا من خلال مشاهدتهم لها اعتياد واحتراف الجرائم.	%٧٥,٤	٥
٩	تهيئ بطالة الشباب انضمامهم إلى جماعات وتنظيمات منحرفة.	%٧١,٨	٨
١٠	تزيد بطالة الشباب من الاستهتار واللامبالاة التي تزيد معها نسب الحوادث في المجتمع.	%٧٨,٢	٤
	المجموع	٧٥٥,٧	
	المتوسط	%٧٥,٥٧	

يتضح من النتائج بالجدول (٢) تعدد الآثار المترتبة على بطالة الشباب من وجهة نظر أفراد العينة. فقد وجدت آثار حظيت بأهمية كبيرة (أكثر من ٧٥%) شملت خمسة آثار هي: تفقد البطالة الشباب فرصة العمل والكسب المشروع مما يدفعهم لممارسة الجرائم للحصول على المال بنسبة (٨٥,٤%)، وزيادة بطالة الشباب من العنف والفساد والجريمة في المجتمع لعدم التزام الشباب المعطل عن العمل الضوابط الأخلاقية بنسبة (٨٠,٥%)، و تزيد بطالة الشباب من سخطهم وعدوانيتهم تجاه المجتمع بنسبة (٧٨,٥%)، تزيد بطالة الشباب من الاستهتار واللامبالاة التي تزيد معها نسب الحوادث في المجتمع بنسبه (٧٨,٢%)، وبطالة الشباب تجعلهم يقضون أوقات طويلة أمام وسائل الإعلام التي يألفوا من خلال مشاهدتهم لها اعتياد واحتراف الجرائم بنسبة (٧٥,٤%).

وأن الآثار التي حظيت بأهمية متوسطة تتراوح بين (٥٠-٧٤%) شملت خمسة آثار هي: البطالة تزيد من حدة المشكلات النفسية الكامنة خلف العديد من جرائم الشباب بنسبة (٧٣,٢%)، وتثقل بطالة الشباب الأعباء الملقاة على كاهل الأسرة فتزيد نسب الجريمة بنسبة (٧٢,٦%)، وتهيئ بطالة الشباب انضمامهم إلى جماعات وتنظيمات منحرفة بنسبة (٧١,٨%)، و تزيد بطالة الشباب من وقت الفراغ لديهم مما يقودهم لممارسة سلوكيات منحرفة توقعهم في الجرائم بنسبة (٧٠,٥%)، وتزيد البطالة من مشكلة العنوسة التي تدفع الشباب لارتكاب جرائم بنسبة (٦٩,٩%).

ولم توجد أثار حظيت بأهمية قليلة تتراوح بين (٢٥- ٤٩%) ، أو بأهمية ضعيفة تتراوح بين (صفر- ٢٤%).

كما يتضح من الجدول (٢) أيضا أن متوسط نسبة أهمية الآثار المطروحة المترتبة على بطالة الشباب بلغت (٧٥,٥٧%) وهي نسبة كبيرة (أكثر من ٧٥%) تشير إلى وجود إجماع كبير حول أهمية الآثار المطروحة وما يترتب عليها من تبعات إجرامية ناتجة عن بطالة الشباب، وتؤكد هذه النتيجة وجود أثر دال لبطالة الشباب نتيجة انخفاض الجودة النوعية لتعليمهم، مما يزيد من نسبة انتشار الجرائم في المجتمع، مما يوجب ضرورة مواجهة البطالة للحد من تلك الآثار التابعة لها المؤثرة في المجتمع ولا سيما الآثار ذات الأهمية النسبية الكبيرة. *وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة*

(٣) الإجابة عن السؤال الثالث للدراسة.

الذي نص على: ما المقترحات لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية ؟

في ضوء استقراء نتائج استجابات العينة على المحور الثالث للاستبانة، وفي ضوء مراجعة أدبيات الدراسة، تم استخلاص مجموعة من الرؤى والمقترحات التحسينية لتحقيق الجودة النوعية للتعليم العالي، للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية، وذلك على النحو التالي:

١- تبنى مؤسسات التعليم العالي لأنماط وصيغ و بدائل غير تقليدية لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها.

٢- تفعيل دور البحث العلمي على كافة مستويات مؤسسات التعليم الجامعي بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

٣- تحقيق مزيد من التكامل والتوازن الفعلي بين وظائف مؤسسات التعليم العالي ومسؤولياتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع واستشراف المستقبل.

٤- الاهتمام بالتعليم العملي وبحوث العمل، و تشجيع التعلم عن طريق العمل التعاوني.

٥- الحرص على التقويم الشامل والمستمر لبرامج مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها.

٦- الاختيار الدقيق للعاملين وتنمية مقدراتهم بصورة مستمرة.

٧- الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية والمحلية للارتقاء بمستوى التعليم العالي ومخرجاته.

٨- تبني فلسفة تعليمية قائمة على تحقيق مبدأ التنافس بين المتعلمين لإبراز تميزهم.

٩- مراعاة متطلبات المستقبل وإعداد المتخرجين لمسايرة المستجدات العلمية والتقنية.

١٠- تنمية مقدرة المتخرجين على خلق فرص العمل بدلا من إعدادهم للبحث عن العمل.

١١- الحرص على اكتساب المعرفة وترجمتها من خلال الخبرة.

١٢- تعميق الفكر التربوي الإسلامي الضابط والموجه لسلوك الخريجين.

١٣- مراعاة التعليم العالي للمتغيرات التي يفرضها عصر المعلوماتية والعولمة على المجتمع.

١٤- تقليص بعض التخصصات النظرية التي تزيد عن حاجة سوق العمل.

١٥- إرشاد الطلاب وتوجيههم للالتحاق بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

١٦- تحويل بعض فروع الجامعات إلى جامعات متخصصة في المجالات العلمية والتطبيقية والتقنية.

١٧- تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي.

١٨- إشراك القطاع الخاص في التخطيط والبرامج الدراسية.

١٩- توسيع قاعدة التعليم الفني والمهني بالمرحلة الثانوية ليشاطر التعليم العام، وذلك عن طريق التوسع في إنشاء الثانويات الصناعية والمعاهد الفنية المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل.

٢٠- الاستثمار الأمثل للتقنيات التعليمية المتطورة.

٢١- رعاية الكوادر البشرية المتميزة التي تتحمل مسؤولية إعداد رجال المستقبل.

٢٢- تفعيل دور البحث العلمي، والبرامج التدريبية، وخدمة المجتمع، والتعليم المستمر.

٢٣- مراعاة احتياجات الدارسين والمجتمع عند تصميم برامج التعليم العالي، وعدم قصرها على فقط على اهتمامات وإمكانات الهيئات التدريسية.

٢٤- إعادة النظر في النظام الفصلي المعمول به في معظم جامعات المملكة للوصول إلى نظام يجمع بين مزايا نظام الساعات المعتمدة أو غيرها من النظم التعليمية.

٢٥- التقويم الشامل والمستمر لجميع عناصر العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.

٢٦- تنويع مجالات التعليم العالي والتوسع الأفقي والرأسي لمؤسساته بتنفيذ سياسة التعليم المفتوح.

٢٧- تنشيط مشاركات الجامعات السعودية في المؤتمرات والندوات الفكرية التي تتدارس قضايا التعليم العالي مثل: قضايا البحث العلمي، والتكنولوجيا، والتحديات المحلية والدولية ودور التعليم العالي في مواجهتها.

٢٨- إعادة النظر في سياسات التعليم العالي في ضوء الواقع ومطالب المستقبل. ولا سيما سياسات القبول، والتدريب، وإعادة التأهيل وتطوير البرامج والمناهج، وانتقاء التخصصات التي يحتاجها المجتمع.

٢٩- الحرص على مساهمة التعليم العالي في استنبات التكنولوجيا محليا.

٣٠- تخليص التعليم العالي من التبعية الثقافية والقيم الدخيلة، ومضاعفة الاهتمام بالثقافة الإسلامية واللغة العربية.

٣١- تمحيص ومراجعة مضامين اتجاه العولمة في مضمار التعليم العالي خشية تغلغله وجرفه لما عداه من مقومات مميزة لهوية المجتمع.

٣٢- تفعيل مفهوم الإنتاجية والعمل الإنتاجي في التعليم.

٣٣- الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والصرامة العلمية.

٣٤- التخطيط المستقبلي لتطوير وتنمية القوى البشرية من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين.

٣٥- تهيئة الفرص لتمكين الخرجين من مواصلة دراساتهم العليا وحثهم على ذلك.

٣٦- التخطيط بعيد المدى لتوفير الكوادر الماهرة التي تلبى مطالب المجتمع في المستقبل.

٣٧- رسم الخطط الوطنية الشاملة لزيادة فرص الابتعاث للكوادر البشرية.

٣٨- الحرص على الانتقاء النوعي في التعليم الخاص، والتحقق من استمرارية كفاءة مخرجاته.

٣٩- إيجاد بدائل متعددة للمصادر التمويلية اللازمة للارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية.

٤٠- توفير مصادر المعرفة التقنية الحديثة المتنوعة، وتدريب المدرسين والدارسين على مهارات التعامل معها. وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الثالث للدراسة.

(٤) الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة.

الذي نص على: ما الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل ؟

تمت من خلال مراجعة الأدبيات، وتمثلت أهم الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في تدريب الخريجين، وتطوير برامج مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية. تطوير المعلم، حصر الاحتياجات تمهيدا لتلبيتها، تنظيم التعليم وتحسين نظم إدارته والإشراف عليه، تكامل الموارد والخبرات، الإفادة من التجارب الناجحة. وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة.

(٥) الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة.

الذي نص على: ما متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظـــور الإســـلامي للوفـــاء باحتياجات سوق العمل؟

تمت من خلال مراجعة الأدبيات، حيث شملت متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم من المنظور الإسلامي للوفاء باحتياجات سوق العمل، تطوير التعاون والشراكة بين مؤسسات التعلـــيم العالي، ومعالجة قضايا التعليم العالي في العالم الإسلامي، وتناول التعليم العالي لقضايا العصر من المنظور الإسلامي، وارتياد آفاق جديدة للتعليم العالي في العالم الإسلامي. وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج إجابة السؤال الأول المبينة في الجدول (١) تعدد العوامل الكامنة خلف البطالة، ويمكن التمييز بين تلك العوامل على النحو التالي:

١- عوامل تعزي للشباب أنفسهم مثل: تفضيل الكثير منهم لدراسة تخصصات ومجالات دراســـية يسهل عليهم اجتيازها دون النظر إلى حاجة المجتمع لمثل هذه التخصصات فـــي المســـتقبل عقـــب تخرجهم ومن ثم تزيد نسبة الخريجين في مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمـــل، ويتطلـــع هؤلاء المتخرجين إلى الالتحاق بالأعمال الإدارية المحدودة، ويعزفون عـــن ممارســـة الأعمـــال الحرفية والفنية أو التي تكون في أماكن بعيدة عن محل إقامتهم. وقد يهرب بعض الشباب من تحمل مسئوليات العمل، ويؤثر بعضهم الآخر التنقل بين الأعمال المختلفة من دون اكتمال نضج خبـــراتهم العملية.

٢- عوامل تعزى لمؤسسات التعليم العالي مثل: إتاحتها مجالات تعليمية يلتحق بهـــا الشـــباب دون مراعاة التوازن بين نسب الملتحقين والنسب التي يحتاجها سوق العمل ، فيندفع الشباب إلى دراسة مجالات نظرية يسهل عليهم دراستها من دون أن يكون سوق العمل في حاجة لتلك النسب الكبيـــرة من الشباب الحامل شهادات في تلك المجالات. كما أن المؤسسات التعليمية قد تحرص علـــى رفـــع الكفاءة الداخلية لها بتيسير ضوابط النجاح، ولا سيما في ضوء تضخم أعداد للدارسين ويكون ذلـــك على حساب الجودة النوعية للخريجين، حيث تنخفض مستويات جودة أدائهم ويقل رضـــي ســـوق العمل عنهم. وقد تواجه المؤسسات التعليمية إشكاليات أخرى منها: عزوف الطلاب عـــن دراســـة المجالات العملية التي يحتاجها سوق العمل، أو ارتفاع الكلفة الاقتصادية العامة للتعليم في المجالات العملية مقارنة بالتعليم في المجالات النظرية، أو عدم توفر البنية التحتية اللازمة للدراســـة العمليـــة بالمستوى المنشود، مما ينعكس أثره على ندرة المتخرجين من الشباب فـــي التخصصـــات الدقيقـــة المطلوبة. ويمكن أن تفيد الجهود الإرشادية في توجيهية الطلاب وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصـــات التي يحتاجها سوق العمل.

٣- عوامل تعزى لسوق العمل: وتتمثل في الفجوة بينها وبين مؤسسات التعليم العالي التي يترتب عليها عزوف بعض مؤسسات القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج، أو تخصص أجور غير مناسبة لهم لا تسد احتياجاتهم ولا تحقيق طموحاتهم، ووقد تفضل بعض المؤسسات الاستعانة بالعمالة الوافدة لتحقيق أقصى عائد ربحي بأقل تكلفة دون النظر إلى المصلحة الوطنية، وقد يتعسف المسئولين عن إدارة الأعمال الخاصة لتنفير الشباب من مواصلة العمل في مؤسساتهم. وفي مثل هذه الحالات يكون لتدخل الوزارات والهيئات المنظمة لشئون العمل دور مهم، حيث تسن التشريعات المنظمة للعمل وتنفذها في إطار يحقق النفع العام من خلال التوازن بين المصلحة الخاصة للمؤسسات والمصلحة الوطنية العامة.

٤- عوامل تعزى للنظم والتشريعات الحكومية المنظمة لعمل الشباب: حيث تتناقص فرص العمل الحكومي المتاحة في المجتمع بصفة عامة، ولا تتناسب الفرص المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين منهم ولا سيما الحاصلين على شهادات في تخصصات نظرية، ويمكن تذليل العقبات الخاصة بذلك من خلال التخطيط المستقبلي لتوفير مجالات وفرص عمل منتج على حساب فرص العمل التي تعاني من البطالة المقنعة لشاغليها.

وقد يواجه الشباب فرصا محدودة لتعيين بعضهم في أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم ، حيث يلتزم المسئولين بالأنظمة واللوائح المنظمة للعمل وتوزيع العاملين الجدد من الشباب دون مراعاة لظروفهم الخاصة ، ويمكن إعادة النظر في توزيع فرص العمل المتاحة بقدر من المرونة على الخريجين وبما لا يتعارض مع ظروفهم قدر المستطاع.

كما أظهرت نتائج إجابة السؤال الثاني المبينة في الجدول (٢) تعدد الآثار المترتبة على البطالة ولا سيما الآثار النفسية والاجتماعية وما يترتب علي ذلك من تبعات وخيمة على المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل دراسات (Yonker:1981K ، و (الحاج : ١٩٨٧م- أ،ب)، و (آل شارع: ١٤١٨هـ) و (Yogi: 1998) و (Michael: 1999) و (Breland: 1999) التي اتفقت جميعها حول أهمية تفعيل أدوار مؤسسات التعليم للحد من الآثار النفسية والاجتماعية المصاحبة للبطالة وما يترتب عليها من تبعات خطرة تتمثل في انتشار صور متعددة للجريمة في المجتمع.

ويمكن المساهمة الشاملة للحد من تلك الآثار من خلال تبصير المجتمع بالسبل المقترحة لزيادة كفاءة مؤسسات التعليم لتقليص البطالة والحد من آثارها وذلك بتفعيل المقترحات التي تضمنتها إجابة السؤال الثالث للدراسة، التي تستهدف تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي كي يجد الشباب مزيد من فرص العمل المناسبة له، فتقل نسبة انتشار البطالة وتداعياتها وتبعاتها الإجرامية الوخيمة. فكفاءة نظم التعليم بمؤسسات التعليم العالي لها انعكاسات مباشرة على الجودة

النوعية للمتخرجين . ولتحقيق ذلك يلزم إعادة نظر مؤسسات التعليم العالي في خططها وبرامجها ومجالات تخصصها، وعليها أن تسارع في اتخاذ كافة الإجراءات لتطوير ذاتها بما يتسق وواقع العمل في المجتمع، وتعميق مستويات الخبرات والتدريبات العملية بها للارتقاء بمستويات الخريجين المناسبين لاحتياجات سوق العمل ويتسق ذلك مع ما أشار إليه (المليص: ١٤٢٢هـ) وغيره من الآراء التي تضمنتها العديد من الأدبيات السابقة في هذا المجال.

ولعل من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي تلك الأعداد الضخمة المتزايدة التي ترغبه، والصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية منها مثل: عدم كفاية التمويل، أو محدودية بنيته التحتية التي لم تجهز منذ إنشائها كي تستوعب تلك الأعداد الضخمة من الطلاب والدارسين وغيرها من التحديات الأخرى. وقد يكون في استخدام الأساليب التقنية الحديثة في التعليم العالي وتفعيلها حلا للعديد من تلك المشكلات، وهذا ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة منها: (الخطيب: ١٤١٨هـ) و(مدينة الملك عبدالعزيز: ١٤١٩هـ) و(مكتب التربية العربي لدول الخليج: ١٤١٩ هـ) و(اليونسكو: ١٤٢٠هـ)، ويظل هذا الطرح بمثابة افتراض في حاجة إلى دعم ببحث متعمق حوله.

وقد تكون بعض المقررات التي تدرس في مؤسسات التعليم العالي غير وثيقة الصلة بمتطلبات العمل وهذا ما أظهرته نتائج دراسات (علوان: ١٩٩١م) و (ليلة وآخرون: ١٩٩١م) من أنه قد تنعدم الصلة بين المساقات والمقررات الدراسية والعمل الميداني.وقد يعزي ذلك لعدم مقدرة الطلبة على إحداث الربط بين ما يدرسونه وحياتهم العملية، أو لوجود قصور في بعض ما يدرسونه لعدم حداثته أو ملاءمته للمتطلبات الجديدة لسوق العمل. ويتطلب ذلك التقويم المستمر للخطط الدراسية في ضوء الاحتياجات المتجددة لسوق العمل وتوقعاته، ودراسة اتجاهات الطلبة نحو مختلف البرامج والمقررات الدراسية، بالإضافة إلى العمل على توجيه الطلبة وإرشادهم بما يدعم إدراكهم للروابط العضوية والوظيفية بين هذه المساقات من جهة والممارسات العملية من جهة أخرى.

وقد يكون الخريج بحاجة إلى المزيد من التدريب الميداني قبل تخرجه، ولذا فإن تواصل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العلم يعد مطلبا ضروريا لتحقيق ذلك، حيث يتم في مواقع العمل التدريب الواقعي الميداني الذي يتجاوز حدود المختبرات والظروف المصطنعة. الأمر الذي يستلزم مواصلة التخطيط والتنفيذ للبرامج التدريبية في ضوء التحديد المستمر للمهارات الجديدة المراد إكسابها للمتدربين، وفقاً لمتطلبات سوق العمل المتجددة، والعمل على التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وكافة موسسات المجتمع الأخرى، ليتحقق التكامل بين إمكانات الطرفين.

وبالتالي يتسنى تنمية الطلبة مهنياً من جهة، وتحسين الواقع وحل مشكلاته من جهة أخرى، وذلك في ظل إشراف ومتابعة المسئولين عن التدريب والأكاديميين لخطط تنفيذ برامج التدريب الجيدة.

توصيات الدراسة:

في ضوء استقراء أدبيات الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج يمكن التوصية بما يلي:

١- تعميم تطبيق أداة الدراسة الحالية على العديد من الدول العربية، لتعم الفائدة منها، نظرا لوجود ثمة تباينات بين المجتمعات تحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة الحالية على دول أخرى غير الدولة التي طبقت فيها. وقد يظهر تعميم تطبيقها المزيد من النتائج التي تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة لتقويم بطالة الشباب المتعلم وتبعاتها الإجرائية على المجتمع.

٢- إجراء المزيد من الدراسات لبحث السبل والآليات المقترحة للحد من بطالة الشباب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، واختبار مدي فعالية تلك الآليات في الحد من آثار البطالة وتبعاتها.

٣- المزيد من البحث والدراسة في آليات الاستفادة مما تضمنته الدراسة الحالية من مضامين ونتائج يمكن الإفادة منها وتطبيقها عمليا على مستوى دول عربية متعددة.

٤- إجراء المزيد من الدراسات التقويمية المماثلة لمشكلات العنف والتكيف وأزمة الهوية التي تواجه الشباب العربي، والتي تنعكس آثارها عليهم، وتتعدد تبعاتها على المجتمع، سعيا لوضع الخطط العلاجية الإجرائية لحلها.

٥- تفعيل برامج الإرشاد الطلابي على مستوي مؤسسات التعليم العالي للتوعية بمجالات العمل ومتطلباته والبطالة وآثارها وتبعاتها، وسبل مواجهتها والحد منها.

٦- تشكيل لجنان تنسيقية علي مستوي مؤسسات التعليم والإعلام والشئون الإسلامية وشئون العمل وغيرها من الوزارات المعنية بقضايا بطالة الشباب العربي، لتدارس سبل وآليات التوعية والتبصير بها، ومقترحات الملائمة لتشغيلهم، وذلك من خلال القنوات التعليمية والدينية والإعلامية والبحثية.

٧- الاهتمام بتقويم وتطوير البرامج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة لتبصير الدارسين ببطالة الشباب وتبعاتها وسبل تجنبها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إثراء الأنشطة اللامنهجية لهم للمساهمة في تحقيق التوعية بقضية بطالة الشباب وآثارها وتبعاتها، وحثهم على إيجاد سبل ومقترحات مبتكرة لمواجهتها.

٨- النظرة المستقبلية المتعمقة لتطوير مؤسسات التعليم العالي و تخصصاتها الجديدة للوفاء بمتطلبات تخريج الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل وأولوياته المتغيرة.

٩- التوسع في استخدام التدريبات العملية، وتطوير برامج التدريب وتنويعها ولا سيما في الكليات النظرية، حتى يتسنى للطلبة تطبيق المبادئ النظرية عملياً.

دراسات مقترحة:

في ضوء الدراسة الحالية، يمكن اقتراح الدراسات التالية:

١- تخطيط برامج تعليمية من خلال مناهج التعليم تستهدف التوعية بالبطالة وتبعاتها.

٢- قياس مدى فعالية بعض استراتيجيات الإرشاد الجماعي والفردي في التوعية بالبطالة وتبعاتها.

٣- إعداد برنامج تدريبي إعلامي للتوعية بالبطالة وتبعاتها الإجرامية.

٤- دراسة تقويمية لفعالية التقنيات التعليمية الحديثة في مواجهة تحدي تعليم الأعداد الكبيرة المؤثرة في كفاءة مؤسسات التعليم العالي وبطالة خريجيها.

خاتمة:

مما سبق يتبين ضرورة مساهمة مؤسسات التعليم العالي في مواجهة مشكلة بطالة الشباب المتعلم التي يعانى منها المجتمع، وذلك بتطوير وتحسين برامجها بما يلبى متطلبات التنمية .

وبالرغم من تعدد المساعي التطويرية لمؤسسات التعليم العالي لتخريج الأعداد المطلوبة من المتخرجين بمستوى مناسب يؤهلهم لدفع عجلة التنمية في المجتمع، إلا أن تلك المساعي والجهود لن تثمر إذا ما كانت بمعزل عن مؤسسات المجتمع الأخرى. ولذا يجب أن تتكامل جهود التطوير لمؤسسات التعليم الجامعي، وأن تدعم بجهود واعية من كافة قطاعات المجتمع، وأن تستمد قوتها من وعى المواطنين ومشاركتهم البناءة. وذلك لتحقيق الغايات المنشودة لمؤسسات التعليم العالي كي تساهم بفعالية في مواجهة قضية تزايد نسب بطالة المتعلم وتحد من وتبعاتها الإجرامية، ومن ثم الارتقاء بواقع المجتمع وبلوغ المستقبل الواعد، الذي لا يتم بلوغه من دون عقول وسواعد ومنجزات الشباب في ميادين العمل المختلفة.

كما ينبغي مراعاة العديد من العوامل المؤثرة في مخرجات التعليم العالي مثل التعاون والشراكة وتناول قضايا العصر من المنظور الإسلامي، وغيرها من العوامل مثل المتغيرات المؤثرة في اختيار الطلبة تخصصاتهم، والمشكلات التي تواجههم، فجميعها عوامل تؤثر في مسيرة تطوير التعليم العالي وفق متطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل.

والله الموفق،،

المراجع :

١- أبوحطب، فؤاد عبداللطيف (١٩٩٦م): "العمل.. منظور سيكولوجي"، ***المؤتمر السنوى الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: نظم التعليم وعالم العمل***، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة.

٢- اتحاد جامعات العالم الإسلامي (FUIW) ***http://www.fuiw.org/actionplan.php?l=3***

٣- أحمد، عدنان (١٤٢٢ هـ): البطالة والسلوك المنحرف، ورقة عمل مقدمة إلى ***ندوة المجتمع والأمن*** في الفترة من ١٣-١٥ صفر ١٤٢٢ هـ، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية.

٤- الإدارة العامة للدراسات والمعلومات (١٤٢٠هـ) : ***إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية***، الرياض، وزارة التعليم العالي.

٥- إسماعيل، سعيد (١٩٨٩): ***همموم التعليم***، القاهرة، الأنجلو المصرية.

٦- آل شارع، عبدالله النافع (١٤١٨هـ): ***دور التربية والتعليم في تنشئة الشباب الصالح، الندوة العالمية عن صحة الشباب والمراهقة***، الرياض، مستشفي قوى الأمن.

٧- بغاغو، سامية السيد (١٩٩٢م): بطالة خريجي الجامعات.. استراتيجية إقليمية للمواجهة، ***مجلة البحوث النفسية والتربوية***، العدد (٢)، كلية التربية- جامعة المنوفية.

٨- بو بطانة، عبدالله (١٩٨٨م): الجامعات وتحديات المستقبل، ***عالم الفكر***، مجلد (٩)، عدد (٢)، الكويت.

٩- جامعة الملك سعود (١٤١٩م): ***التعليم العالي في المملكة العربية السعودية***، الرياض، جامعة الملك سعود.

١٠- جفري، ياسين (١٩٩٧م): "استفتاء الاقتصادية: تضامن مع دعوة الأمير نايف حول سوق العمل"، ***الاقتصادية***، ع١٣٢٠، الأحد ٣٠ مارس ١٩٩٧م، الرياض، السعودية، ص١٤.

١١- الجلال، عبد العزيز (١٩٨٥م): ***التربية والتنمية***، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، السعودية.

١٢- الحاج، فايز محمد على (١٩٨٧ م -أ): دراسة إكلينيكية للاضطرابات النفسية لدى طلاب الجامعة-قسم الطب النفسي بالخدمات الطبية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، بحث مقدم ***للمؤتمر العربى الثالث للطب النفسي في عمان***، الأردن.

١٣- الحاج، فايز محمد على (١٩٨٧ م -ب): ***شخصية المجرم وكيفية دراستها، البرنامج المتقدم في مكافحة الجريمة***، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية.

١٤- الحصين، عبدالله (١٤٢١هـ): " التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين – صيغ غير تقليدية "، ورقة عمل مقدمة إلى ***ندوة التعليم العالي في عسير (ربع قرن من الإنجاز والعطاء)*** في الفترة من٢-١٤٢١/٨/٣ هـ، أبها، جامعة الملك خالد.

١٥- الحميدي ، عبدالرحمن بن سعد وآخرون (١٤٢٠هـ): قدرة مؤسسات التعليم العالي على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، ***تقرير لجنة أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية***، الرياض ، وزارة التعليم العالي.

١٦- حنورة، مصري (١٩٨٨م): "مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل"، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، العدد (١٦)، الكويت.

١٧- الخضير ، خضر (١٤٢١هـ) : "الجامعة ودورها في تأهيل وإعداد الموارد البشرية لعصر العولمة "، ورقة عمل مقدمة إلى ***ندوة التعليم العالي في عسير (ربع قرن من الإنجاز والعطاء)*** في الفترة من٢-٣/٨/١٤٢١ هـ، أبها، جامعة الملك خالد .

١٨- الخطيب، محمد (١٤١٨هـ): ***توجهات الدراسات العالمية المستقبلية ومغازيها التربوية***، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٩- الخطيب، محمد (١٤٢١هـ) : ***"الجودة النوعية في التعليم العالي – مفهومها –أهدافها – آليات تحقيقها "***، ورقة عمل مقدمة إلى ***ندوة التعليم العالي في عسير (ربع قرن من الإنجاز والعطاء)*** في الفترة من٢-٣/٨/١٤٢١ هـ، أبها، جامعة الملك خالد .

٢٠- الخطيب، محمد بن شحات (١٤١٥هـ): ***الأصول العامة للتعليم الفني والمهني – دراسة في استراتيجية التعليم الفني والمهني ومشكلاته***، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية،.

٢١- الخطيب، محمد وآخرون (١٤١٥هـ): ***واقع التنمية وخططها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها***، الكويت، وكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٢- الداود، عبد المحسن بن سعد (١٤١٦هـ): ***التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بداياته وتطوره،*** دار أركان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

٢٣- الرازى، محمد بن أبى بكر (١٩٧٥م): ***مختار الصحاح***، (ترتيب: السيد محمود خاطر) القاهرة، مطبعة نهضة مصر.

٢٤- رحمة، أنطون حبيب (١٩٧٧م): "أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر: دراسة مقارنة"، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، المجلد (٢٥)، العدد الأول.

٢٥- زكى، رمزى (١٩٩٧م): الاقتصاد السياسي للبطالة، ***سلسلة عالم المعرفة***،عدد(٢٢٦)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢٦- زهران، حمدية (١٩٧٩م): ***التنمية الاقتصادية والتحليل***، القاهرة، مكتبة عين شمس.

٢٧- السامرائي، متعب (١٩٧٨م): ***الأسس التكنولوجية للتخطيط***، منشورات جامعة قار يونس بنغازي.

٢٨- سفر، محمود (١٤٠٠): التنمية قضية، ***الكتاب العربي السعودي (٤)***، جدة، تهامة للنشر.

٢٩- السيد، عبد الحليم محمود (١٩٩١م): بحث المشكلات النفسية والاجتماعية لطلاب جامعة القاهرة، القاهرة، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة.

٣٠- السيد، فؤاد (١٩٧٨م): ***علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشرى***، القاهرة ، دار الفكر العربي.

٣١- الشيخ، عمر (١٩٨٨م): "نمو سياسة القبول في الجامعات في الوطن العربي"، ***ندوة القبول في التعليم العالي***، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع اتحاد الجامعات الدولية والجامعة الأردنية، عمان، التقرير السنوي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

٣٢- صائغ ، عبدالرحمن (١٤٢١هـ) :"مسيرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال خمسة وسبعين عاما – أهم الإنجازات والتحديات " ، ورقة عمل مقدمة إلى ***ندوة التعليم العالي في عسير (ربع قرن من الإنجاز والعطاء)*** في الفترة من٢-١٤٢١/٨/٣ هـ ، أبها ، جامعة الملك خالد.

٣٣- صالح، سامية (١٩٩٢م): ***البطالة بين الشباب حديثى التخرج.. العوامل.. الآثار.. العلاج***، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٤- الصبوة، محمد نجيب (١٩٩١م): ***"مشكلات طلاب الكليات العملية والكليات النظرية بجامعة القاهرة"***، القاهرة، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة.

٣٥- الطحاوى، منى (١٩٨٩م): "ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر"، ***المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، جامعة القاهرة.

٣٦- طعيمة، رشدي (١٩٨٦م): "الكفايات التربوية اللازمة لمعلم العربية كلغة ثانية بالمستوي الجامعي"، ***الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس***، القاهرة.

٣٧- عبد الباقي، سلوى (١٩٩٢م): "محددات اختيار التخصص الدراسي للطالبة الجامعية السعودية"، ***مجلة علم النفس***، العدد (٢١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٨- عبد الوهاب، ليلى (١٩٩٣م): ***مشكلات الشباب والتعليم الجامعي***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٣٩- عبدالرحيم، سامح جميل (١٩٩٦):"البطالة والتعليم"، ***مجلة البحث في التربية وعلم النفس***، عدد (٣)، المجلد (٩)، كلية التربية- جامعة المنيا.

٤٠- عبدالفتاح، عاطف (١٩٨٥م): ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤١- عبدالواسع، عبدالوهاب (١٤٠٣هـ): التعليم في المملكة العربية السعودية بين واقع حاضره واستشراف مستقبله،، ***الكتاب العربي السعودي (٧٩)***،الطبعة الثانية، جدة، تهامة للنشر.

٤٢- عثمان، سلوى (١٩٨٩م): البطالة في مصر وقضية التنمية، ***المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، جامعة القاهره.

٤٣- عفيفي، السيد عبدالفتاح (١٩٩٠م): "رؤية سوسيولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا"، ***المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم بعنوان: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل***، جامعة القاهرة.

٤٤- علوان، فادية محمد (١٩٩١م): "مشكلات طلاب الصفوف الأولى والصفوف النهائية بجامعة القاهرة"، القاهرة، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة.

٤٥- غنيمة، محمد متولى (١٩٩٦م): "التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمل العربية"، ***سلسلة دراسات القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي***، عدد (٣)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٤٦- فلية، فاروق عبده (١٩٩٦م): ***التربية والتنمية في الدول النامية***، دمياط، مكتبة زهراء الشرق.

٤٧- القحطاني، سالم (١٤١٨هـ): " مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة ***لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين*** خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ /١٠/١٤١٨هـ، الرياض، السعودية.

٤٨- كامل، عمر بن عبد الله (١٤١٨ هـ): "تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل"، ***ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية***، وزارة التعليم العالي، الرياض، السعودية.

٤٩- كسناوي ، محمود بن محمد(١٤١٨ هـ): "استراتيجية قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية:الواقع - رؤى مستقبلية"، ***ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية***، وزارة التعليم العالي، الرياض، السعودية.

٥٠- كومبز، فيليب (١٩٧١م): ***أزمة التعليم في عالمنا*** (ترجمة: أحمد خيرى كاظم وجابر عبدالحميد) ، القاهرة، دار النهضة العربية.

٥١- ليلة، على وآخرون (١٩٩١م): ***الشباب القطري.. اهتماماته وقضاياه، الدوحة***، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر.

٥٢- متولي، مصطفي محمد (١٤١٦هـ): ***تقويم التجارب المستحدثة في توزيع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها*** ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية.

٥٣- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٤١٦هـ): ***المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي***، الرياض، الأمانة العامة لقطاع شؤون الإنسان والبيئة.

٥٤- مجلس القوى العاملة (١٤٢٠هـ): ***التقرير الثامن عشر عن أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني بالمملكة العربية السعودية***، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الرياض، السعودية.

٥٥- مجمع اللغة العربية (١٩٩٣م): ***المعجم الوجيز***، القاهرة، وزارة التربيه والتعليم.

٥٦- محمود، عبد الحليم و الكمالي، محمد والنجار مصطفي وعبدالحميد، إبراهيم و العامري، فاطمة (١٩٩٩م): ***أهم مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة***، دراسة أعدها فريق من المتخصصين في علم النفس بتمويل من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٥٧- مدينة الملك عبدالعزيز (١٤١٩هـ): ***مشروع لدراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية***، الرياض، مدينة الملك عبدالعزيز.

٥٨- المرشد، عبد الرحمن بن عبد العزيز(١٤١٨ هـ):"معايير قبول طلاب الثانوية العامة في الجامعات"، ***ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية – رؤى مستقبلية***، وزارة التعليم العالي، الرياض، السعودية.

٥٩- مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود (١٤٠٧هـ): ***الشباب ومؤسساته في دول مجلس التعاون***.

٦٠- مطر، سيف الإسلام على (١٩٩٣م): "دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة"، ***مجلة دراسات تربوية***، المجلد (٨)، الجزء (٥٦)، القاهرة.

٦١- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٤١٩هـ): ***وقائع الندوات الفكرية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء، الرياض***، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٦٢- الملة، سعيد بن تركي (١٤٢٢هـ): ***اتجاهات خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بالكليات التقنية نحو الالتحاق بها***، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض، السعودية.

٦٣- المليص، سعيد (١٤٢٢هـ): التعليم العالي في دول الخليج– واقعه ومشكلاته، ***رسالة الخليج العربي***، عدد (٨١)، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٦٤- المنيع، محمد عبد الله (١٤٢٠هـ): " توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة " مقدمة إلى ***الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود المنعقدة بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية***، في الفترة من ٩– ١٠/٧/١٤٢٠هـ ، الرياض، السعودية.

٦٥- المنيع، محمد عبدالله (١٤٠٥ هـ) :" دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية، ***حولية كلية التربية***، جامعة قطر، قطر.

٦٦- المنيع، محمد عبدالله (١٤٢٣ هـ): "متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي" دراسة ***مقدمة للندوة الدولية حول " الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ"***، في الفترة من ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ، وزارة التخطيط، الرياض، السعودية،

٦٧- المهدى، عالية (١٩٨٩م): التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية، ***المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، جامعة القاهرة.

٦٨- نجاتي، محمد عثمان (١٩٧٤م): مشكلات طلبة جامعة الكويت: فروق الجنس والجنسية في مشكلات طلبة جامعة الكويت. *مجلة كلية الآداب والتربية* ، العدد (٦)، الكويت، جامعة الكويت.

٦٩- نور، عبدالمنعم نور (١٩٩٥م): *مشكلة السكان والبطالة*، القاهرة، المكتب العربي للمعارف.

٧٠- نوفل، محمد نبيل (١٩٧٩م): *التعليم والتنمية الاقتصادية*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٧١- وزارة التخطيط (١٤٢٠ هـ): *"خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ"*، الرياض، السعودية.

٧٢- وزارة التخطيط (١٤٢١هـ): *"التوجيهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة"*، الرياض، وزارة التخطيط.

٧٣- وزارة التعليم العالي (١٤٢١هـ): *تنمية الموارد البشرية*، الرياض ، وزارة التعليم العالي.

٧٤- وزارة الداخلية (١٤٢٠هـ): *التقرير السنوي لوزارة الداخلية*، الرياض، وزارة الداخلية.

٧٥- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٤١٣هـ): *التقرير السنوي*، الرياض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٧٦- وهدان، نادرة (١٩٩١م): *تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة في مصر*، معهد التخطيط القومي، جامعة القاهرة.

٧٧- اليونسكو (١٤٢٠هـ): *"المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين"*، باريس، مطبوعات اليونسكو.

٧٨- المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين بالدوحة (٢٠٠٢م): التطوير الشامل للتعليم http://library.gcc-sg.org/Arabic/educationgreen.htm

79- Adebayo, A. (1991): "A follow-up survey of Alberta vocational college graduates", ***College Student Journal***, ,Vol. 25, N.4, 529-535.

80- Al Nouri, Q: Changing Family Value and Higher Education in Libya, ***International journal of Contemporary Sociology***, Vol. 32 N. 1, 1995, p.p. 133 – 142.

81- Archer, J. & Lamnin, A. (1985): An investigating of personal and academic stressors on college campuses, ***Journal of College Student Personnel***, No. 26, 210-215.

82- Benda, A.(1979): ***Criminal recidivism from Adolescence to Adulthood, US Department of Justice, Law Enforcement Assistance Administration***, Washington D.C.

83- Bloom, F. & Gordon, F. (1981): ***Economics of Labor Relations***, (9th ed.), New York, Institute of Technology.

84- Breland, A.(1999):The True Perpetrators of Violence – The Media on Public perceptions of Youthful Violent Offenders, ***ERIC.***

85- Breland, A.(1999):The True Perpetrators of Violence – The Media on Public perceptions of Youthful Violent Offenders, ***ERIC.***

86- Cohen, A. (1977): "Deviant Behavior", ***International Encyclopedia of Social Science***, New York, Macmillan Company.
87- Coll, K. (1995): Career, personal, and educational problems of community College Students: severity & frequency, ***NASPA Journal***, Vol. 32, No. 4, 270-278.
88- Copper, J (1981): ***Measuring Behavior, Second Edition Ohio***, Bell Howed, Cloumbus, P.34.
89- Crenier, A. & Round tree, A.(1987): Predicting Recidivism Among Adjudicated delinquents: A Model to Identify High Risk Offenders, ***Journal of Counseling***, Service, and Rehabilitaion, Vol. 12, No.1.
90- Dekalb, J. (1999): Student Truancy, ***ERIC***.
91- Donnelly, F.(1980): An Evaluation of Criminal Recidivism in Projects Providing Rehabilitation and diversion Services in New York City, ***Journal of Criminal Law and Criminology***, Vol.68,No.2,PP.22-30.
92- Hartman, B. (1968): Survey of college students' problems identified by the Mooney problems checklist, ***Psychological Reports***, Vol. 22, No.3.
93- Hornby, A. & et al. (1993): ***Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English***, (24th ed.), New York, Oxford University Press.
94- Jeanne, W. (1999): Girls and Violence, ***ERIC***.
95- Jeanne,W (1999):Girls and Violence ,***ERIC***.
96- Kessler, R. & et al. (1997): "Unemployment and Mental Health in Community Sample", ***Journal of Health and Social Behavior***, vol. 4.
97- Michael,T (1999) : Homicide Crisis Invtervention in Multicultural School Setting , ***ERIC***.
98- Reckless, W.(1961): ***The Crime Problem, Appleton Century Crofts***, New York, Mac Millan Publishing Co.
99- Reckless, W.(1991)***: The Crime Problem, Appleton Century Crofts***, New York, Macmillan Publishing Co.
100- Terry, D. Tanbnn, D. (1994): ***Evaluation a Practiced Guide of Teachers***, New York, Mc Grow Hill.
101- Thorndike, R. (1961): ***Measurement and Evaluation in Psychology and Education***, New York, John Wiley and Sons.
102- UNESCO (1984):" ***Worldwide Inventory of Non Traditional Post Secondary Education Instruction***", Second Edition, Paris, UNESCO. Willis, Q. (1980): The Work Activity of School Principals, **The *Journal of Education Administration***, Vol.11, No. 10.
103- Weissberg, Met al.(1982). An assessment of the personal, career, and academic needs of undergraduate students, ***Journal Of College Students Personnel***, No. 23, 115-122.
104- Yougi, M,(1999): Parental Style- and How it May Influence a Child's Role in Bullying, ***ERIC***.
105- younker, M.(1981): Parental Deprivation and Recidivism, ***British Journal of Criminology***,Vol.16,No.14, pp 11-19.